

لماذا تورط الشركات صفار المساهمين وبوادر الخسائر واضحة كالشمس؟

2

شركات تحتفظ
بودائع عند سعر
3.5% ... أين أنشطة
الشركة التشغيلية؟

حقق السوق الأول نحو 19 % من بداية العام، أليس الاحتفاظ بالسيولة في ودائع أمام فرص ذات عوائد قياسية من قنوات أخرى يعتبر ضياع لعوائد وأرباح مجدية للشركة؟

• أين هي حلول مجلس الإدارة والبدائل التي يمكن أن تجنب الكيان الوصول إلى حافة الإفلاس؟ خصوصاً أمام ممارسة استثمارية نتائجها معروفة مسبقاً أنها ستقود الشركة لطريق مظلم.

• أمام تلك السوابق والممارسات، هل من المنتظر أن يبادر المساهم بالمشاركة في زيادة رأس مال بسعر 100 فلس تضاف إلى تكلفته الأساسية، وسعر السهم 50 فلساً، والشركة على مدار 20 عاماً خسرت رأسمالها وليس لديها أي احتياطات تجنبها الإفلاس، خصوصاً وأن مديونياتها صغيرة ولا تذكر؟

1

مسؤولية مراقب الحسابات
يجب أن تتعاضد عند خسائر
الـ 75 % بالإبلاغ الفوري وطلب
سرعة وقف السهم

في مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بطلب وقف السهم عن التداول مبكراً حماية للجميع؟ وخصوصاً الأفراد وصغار المستثمرين الذين يستهدفون الأسهم الصغيرة لمناسبتها لحجم رؤوس أموالهم، وأمثلاً في معالجة أوضاعها، واستناداً إلى هيكل الملاك الذين يمثلون عنصر ثقة بالنسبة للمستثمرين الأفراد.

من واقع بعض الممارسات تبرز جملة أسئلة مهمة:

• كيف لشركة عمرها التأسيسي يصل إلى 20 عاماً تقريباً أن يتآكل رأس مالها في لمح البصر؟ أين أعمالها وأنشطتها طيلة عقدين تقريباً؟

• كيف تضع شركات أموالها ودائع بفائدة 3.5 %، في حين أن هناك فرص أضعاف تلك العوائد 5 مرات على الأقل؟ على سبيل المثال وفي أضعف الخيارات فرص الاستثمار في السوق المالي، حيث

كتب حازم مصطفى:

انتقدت مصادر استثمارية ممارسات بعض مجالس الإدارات التي تورط «صغار المساهمين» في أسهم شركات خاسرة، وذلك من خلال ترك الأسهم للتداول حتى اللحظات الأخيرة في أي مهلة مالية قانونية، بالرغم من أن بوادر الخسائر تكون واضحة لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذين يملكون كل الأرقام ومطلعين على كل التفاصيل.

قبل شهر تقريباً وبالأرقام هناك حالة أسهم حققت خسارة كبيرة من بيع أحد الأصول، وهذه الخسارة بإضافتها للخسائر المتراكمة فإن النسبة وصلت إلى المستويات التي يتوجب معها الوقف حتى المعالجة، التساؤل لماذا لم تبادر الشركة ممثلة

عائد عقار «كينيرتون» لسداد قرض «الوطني لندن»

كشفت معلومات رسمية أن ناتج صفقة بيع عقار كينيرتون في لندن المملوك لشركة مساكن تم توجيه عائد سداد قرض قائم على الشركة لصالح بنك الكويت الوطني لندن. وكان قد تم بيع العقار وفقاً لإفصاح رسمي بقيمة 1.288 مليون دينار، وهو أساساً مرهون للبنك الدائن، لذلك بعد عملية البيع تم إيداع الناتج في حساب البنك مباشرة.

نشاط استثنائي... ثم خسارة استثنائية

شهد أحد الأسهم في 21 يوليو الماضي تداول لافت وغير اعتيادي، دفع إدارة البورصة للاستفسار عن النشاط عبر مسائلة الشركة. في المقابل أكدت الشركة أنه لا يوجد لديها أي نشاط أو معلومات مؤثرة، وفي 14 أغسطس الحالي، أي بعد نحو 24 يوماً تقريباً تم الإعلان عن خسائر فصلية ارتفعت فيها الخسائر المتراكمة 49 %، ليتخطى إجمالها نسبة الوقف عن التداول المحددة بنحو 75 %، ما دفع إدارة البورصة لوقف السهم.

شركة عقارية تعترض على سعر تسجيل أصل عقاري مقابل دين

أرسلت تحفظ واعتراض للبنك الدائن
وتدرس إجراءات ضد الوسيط

كشفت مصادر لـ «الاقتصادية» أن إحدى الشركات العقارية قدمت اعتراض وتحفظ إلى أحد البنوك الدائنة على سعر البيع لأحد عقاراتها، خصوصاً وأن السعر لا يتناسب مع آخر تقييم تم للعقار، والشركة، وفقاً لتحفظ مراقب الحسابات، أكدت أنها ستدرس كافة الخيارات المتاحة، وأكدت أنها تحتفظ بحقها ضد الدائن والوسيط. الجدير ذكره أنه في حال إتمام الصفقة سيتم المضي قدماً في عكسها ضمن بيانات الربع الثالث.

عندما يصفق المساهمون لمجلس الإدارة... «تستاهلون»!

المساهم خط الدفاع الأول لحماية أمواله واستثماراته

الاستثمار المؤسسي طويل الأجل ينمو ويتضاعف

الوعي الاستثماري سلوك وممارسة يجب التمسك بها



أفضل لأنه لا جدوى من المشاركة والحضور. مقابل هذه النوعية هناك عشرات الشركات التي تحافظ على المساهم الصغير، وتتجاوب مع استفساراته ومتطلباته، وتعلي الشفافية على ما سواها من غموض وتجاهل، فزيارة واحدة ستكون كافية لكشف التسلل والاستماع لمن يقود «السفينة».

مجالس الإدارات التي تتلمس التراخي والإهمال من المساهمين يكونوا قد حصلوا على الضوء الأخضر بتطبيق ممارساتهم لا ممارسات ومعايير الحوكمة. تبقى الإشارة إلى أن الاستثمار الراسخ الانتقائي طويل الأجل الذي يتم فيه استهداف أسهم تشغيلية تتمتع بالمؤسسية وهيكل تراتبي موثوق، هي التي تستحق المتابعة والعناية، فيما أسهم المضاربة والمراكز الأنية أو اللحظية التي تعتمد على سرعة التدوير، فحضور جمعيتها غير مجدي، لأن المستثمر لا يحتفظ بالسهم سوى 72 ساعة تقريباً، إما رابح أو متخارج بنسبة خسارة يمكن تحملها بمرونة.

منذ الأزمة المالية لا تزال شركات ترزح تحت ملف طلب الحماية من الدائنين وتسعى إلى إقناع الدائنين لقبول الخطة، فمن مرتكزات الجدوى الاقتصادية الانتقائية والاعتبار من دروس الماضي القريب.

الجمعية العمومية زيارة واحدة في العام تكشف التسلل!

يسمى ذلك استثماراً مسؤولاً؟ أي استثمار يحتاج متابعة ومراقبة، وهنا يقول قيادي مخضرم أن هناك شريحة من المساهمين يخرجون من الجمعيات العمومية بقرارات بيع وتسييل للمركز المالي بالكامل نتيجة انطباع عن ردود رئيس مجلس الإدارة على المساهمين، أو انطباع عن مستوى الشفافية أو ربما عدم التجاوب، ففي هذه الحالات يكون التخارج

في العديد من الجمعيات العمومية في كل أنحاء المعمورة هناك غياب ملموس وواضح ومعاناة في حث المساهمين الأفراد على الحضور والمناقشة والتواجد والتصويت وتوجيه الاستفسارات والمشاركة في اتخاذ القرارات وتسجيل الملاحظات.

هذا التردد والتراجع عن ممارسة الحق المُصان بقوة القوانين واللوائح، هو بمثابة تنازل عن الحق وتراخي في المسائلة وإهمال في الممارسة.

خط الدفاع الأول هو المساهم، فالقوانين الموضوعية والمنظمة تكفل له كل الحقوق والممارسة السليمة ولو عبر ملكية سهم واحد.

التفاعل مع مختلف الأحداث في الشركة يجب أن يكون محل اهتمام وقراءة وقرار إما بالاستمرارية أو التخارج.

لكن أن يصفق المساهم لمجلس الإدارة ويحمل الآخرين المسؤولية فهي معادلة معكوسة.

كل التجارب أثبتت أن المساهم هو خط الدفاع الأول في مسائلة مجالس الإدارات، خصوصاً وأنه لن تكون هناك أي جهة رقابية تقوم بدور الوكيل عن المساهم. بعض الجمعيات لا تزال تشهد نفس الممارسات التي كانت سائدة منذ ما قبل الأزمة المالية، ولا تزال الكثير من الدروس مفقودة.

الإهمال عن الحضور لا يزال سيد الموقف، حيث بعض الجمعيات يكون مستوى الحضور فيها صفر مساهمين، وأخرى تمثيل ضعيف ولا يرقى لمواجهة أو مسائلة بين مستثمر ومجلس إدارة.

تواكيل حضور الجمعيات العمومية لا يزال هناك من يقوم بتجميعها، وهناك من يمنح التفويضات دون اهتمام بمخاطر التفويض الغيبي للتصويت.

بعض المساهمين حضورهم للتصديق لصالح مجلس الإدارة، وإطلاق الإشادات، وعند بند المكافأة لمجلس الإدارة تنطلق صيحات التأييد «تستاهلون»! فيبادلهم الرئيس «تستاهلون الطيب»، وهكذا، فريق يستاهل المكافآت المالية الباهظة، وفريق يستاهل الطيب.

لا تدقيق ولا تمحيص في الميزانيات، أو على أقل تقدير الاطلاع على البنود الجوهرية الواضحة مثل الديون وإيرادات التشغيل ومصادر الأرباح وحقوق المساهمين وغيرها من نقاط القوة والضعف.

الجمعية العمومية تنعقد كل عام، فإذا كان المساهم لا يستطيع الحضور مرة في العام للمشاركة، فكيف

تراجع وانحسار في مبادرات التوزيع المرحلي للأرباح

7 شركات تضخ 259.346 مليون دينار توزيعات نقدية للمساهمين عن النصف الأول



للشركات، وبالرغم من ذلك لم تتسع قاعدة الشركات التي أوصت بتوزيعات نقدية كما كان متوقعاً، بل على العكس تراجع البنك الوطني العام الحالي عن التوزيع النصف سنوي لأسباب تتعلق بفرص مستقبلية يراها البنك، ورأى أنه من الأفضل الاحتفاظ بالسيولة، لكن الجانب الإيجابي أن ذلك القرار لم يؤثر على الكيانات الأخرى باتخاذ نفس القرار.

هناك آمال كبيرة وتفاؤل عريض بأن تتحسن أوضاع شركات متذبذبة الأداء والمركز المالي، وأن تتحسن نتائج أخرى نحو المزيد من الأداء الإيجابي، خصوصاً في العام الحالي الذي يعتبر عام مفصلي وتأسيسي لنهضة اقتصادية جديدة وغير مسبقة تشريعياً وعلى صعيد المشاريع.

جزء من السيولة مرة أخرى في السوق.

5- تجذب استثمارات أجنبية وخليجية للبورصة من المؤسسين الباحثين عن فرص مستقرة بعوائد معقولة.

6- تنوع الفرص منخفضة المخاطر أمام المستثمرين.

7- تبرز القوة التشغيلية والكفاءة والسلامة المالية للشركات التي توزع، وعلى المدى المنظور تحصد استقرار في أسعارها السوقية وتكتسب ميزات دفاعية وقت التقلبات.

من الملاحظ أن العام الحالي 2025، ورغم حجم التحديات والتداعيات الجيوسياسية، يعتبر من أفضل الأعوام على صعيد السيولة وقوة النشاط وتحقيق أداء جيد وحجم المشاريع والتخارجات والأنشطة الإيجابية

خرجت البورصة من النصف الأول للعام الحالي بنحو 2259.346 مليون دينار كويتي توزيعات نقدية من 7 شركات كويتية مدرجة تمثل 5 % من حجم الشركات التي تعلن نتائجها في 31 ديسمبر من كل عام.

كانت آمال المساهمين كبيرة بتوسع الشركات في منح المساهمين توزيعات نقدية، خصوصاً وأنها تجربة مثمرة وإيجابية ومن المبادرات التي تلقى استحساناً كبيراً من المساهمين، وذلك للأسباب التالية:

1- ترسخ النهج الاستثماري متوسط وطويل الأجل.

2- تعزز من سائلة البورصة.

3- توفر سيولة منخفضة الكلفة للمساهمين.

4- تشجع المستثمرين على إعادة استثمار

زين:

10 % نقداً =
43.270 مليون دينار



البنك التجاري:

12 % =
23.679 مليون دينار



بيوت:

13.5 % =
4.046 مليون دينار



الغانم:

26.86 % =
9.613 مليون دينار



منحة إنجازات ومزايا

أوصت شركة مزايا بتوزيع 2.5 % أسهم منحة، فيما أوصت إنجازات العقارية بتوزيع 2 % منحة من أسهم الخزنة.

الصفاء:

5 % =
1.587 مليون دينار



نور:

10 % =
5.103 مليون دينار



بيتك:

10 % نقداً =
172.048 مليون دينار



الأصول تغطي الديون بفارق كبير... والتعنت لن يفيد كبير الدائنين

العروض التي قدمها للشركة وآخرون صحيحة، وفي المقابل يريد أن يلتزم معه الطرف الآخر %100!! ونوهت المصادر إلى أن دخول مالك رئيسي بحصة واضحة وكبيرة يأتي في إطار تمسكه بالشركة وإصراره على الالتزام بإنجاح الشركة ووضعها على الطريق الصحيح.

الموضوعة.

وحذر مساهمون ومستثمرون من التعنت من جانب أحد كبار الدائنين في الشركة، مشيرين إلى أنه بالرغم من أنه مصنف كأكبر دائن إلا أنه كان من أبرز وأهم أسباب تعثر الشركة ومشاكلها نتيجة ملف الشراكة والمشاريع التي ورط فيها الشركة سابقاً، ولم تكن

أكدت مصادر استثمارية أن خطة الهيكلية التي تم إنجازها لإحدى شركات الاستثمار، أثبتت بالأرقام قوة أصول الشركة وارتفاعها عن الديون، ما يعني أنها قادرة على الالتزام والاستمرارية. وأكدت المصادر أن الشركة أمامها فرصة ذهبية للمضي قدماً في هذا الملف بنجاح وفق الخطط

217.116 مليون دينار حجم الأرصدة البنكية والنقدية في «زين»



تقدر حجم الأرصدة البنكية والنقدية لدى "مجموعة زين" بنحو 228.197 مليون دينار، الصافي بعد استبعاد الخسارة الائتمانية المتوقعة والبالغة 11.081 مليون دينار يبلغ 217.116 مليون دينار كويتي. الأرصدة البنكية والنقدية عبارة عن 180.882 مليون دينار كويتي، و47.313 مليون دينار كويتي، و2 مليون دينار عبارة عن شهادات إيداع حكومية محتفظ بها من قبل إحدى الشركات التابعة.

عودة قطب استثماري

في أحدث إطلالة له بعد انتهاء عطلته السنوية، طمأن قطب استثماري متعدد الأنشطة محبيه ومؤيديه والملتفين حوله بأن وضعه زين، لكنه حالياً يقابل أحد المطبات الهوائية الحادة التي تشغله كثيراً بعد أن دخلت مراحل قانونية.

الثغرة تتعلق بتصرف أحد القياديين، حيث ارتكب خطأ لأهداف شخصية فأعطى الطرف الآخر ورقة إدانة للاستناد عليها.

لكن إجمالاً الأنشطة وكافة الأعمال الأخرى على مستوى المجموعة مطمئنة، وكافة التعاملات التجارية تمضي في مسارها الطبيعي جداً.

ماذا يُصنف عدم الامتثال التنظيمي من مجلس الإدارة للحصول على قرار شطب الشركة؟

هل يندرج ذلك تحت تصرف الإضرار العمدي بحقوق المساهمين؟

تقاعس عمدي له أضرار على صغار المستثمرين وحقوقهم ويحرم السوق من شركة مدرجة، لماذا لا يتم تقديم بلاغ للجهات المعنية، إلى النائب العام على سبيل المثال، كما يتم في حالات عديدة؟

لماذا لا يكون هناك تقييم لتلك الحالات واستحداث عقوبات رادعة على مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي في حالات عدم الامتثال؟ لأنه وفقاً لمصادر قانونية يندرج في إطار الإضرار العمدي بأموال وممتلكات الغير.

من بداية العام الحالي شهد السوق شطب 3 شركات مدرجة، من بينهم شركتين بسبب عدم الامتثال التنظيمي، التساؤل الجوهرى هو، هل عدم الامتثال التنظيمي من جانب الشركة، والذي تخضع لمسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، يعتبر من باب التعمد للحصول على قرار الشطب، خصوصاً وأنه النتيجة النهائية لعدم الامتثال؟

صغار المساهمين المتضررين يتساءلون، إذا كان عدم الامتثال أحد أسباب الشطب، وهو

هل الموافقة على تحول بنك تقليدي إلى إسلامي تعني أنها أصبح متوافق شرعياً؟

توجد إجراءات ملموسة وفعالية تم اتخاذها على سبيل توفيق الأوضاع، فهل مجرد الموافقة تنقل أي كيان من تقليدي إلى متوافق دون إجراء ملموس وحقيقي على وضعية الأصول والديون وباقي الممارسات؟ علماً أن الموافقة الصادرة من الجهة الرقابية مبدئية ومدتها سنة، ومطلوب قبل نهاية 2025 تحديد عناصر النشاط القائم قبل التحول والذي سيستمر مع البنك بعد التحول والبرنامج الزمني لتصفيته.

دخل مستثمرون أفراد في حيرة خلال الأيام الماضية نتيجة إدراج أحد أسهم البنوك التقليدية ضمن الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة التي يمكن للمستثمرين التعامل عليها.

والتساؤل هو، هل لمجرد حصول أي بنك أو شركة للموافقة على التحول إلى كيان إسلامي يعني أنه أصبح متوافق مع أحكام الشريعة؟ الموافقة صدرت بالمضي قدماً نحو التحول، لكن لا

صندوق الأسرار:

1 زيادة رأسمال متوقعة بنسبة 10 % لأحد البنوك... استعدادات مبكرة بسيولة كبيرة للقدام.

2 حجم القروض القائمة التي تحمل فائدة تقدر بنحو 1.284 مليار دينار كويتي. في حال كانت خدمة الدين تقدر بنحو 3 % سنوياً فقط، يعني أن قيمته 38.5 مليون دينار كويتي، في حين أن آخر أرباح تم تحقيقها لم تتجاوز 25 مليون دينار.

3 أحد المجاميع التجارية في السوق نجحت في ضم (ص- ل) شخصية تأمينية قيادية، وذلك إلى شركة التأمين التابعة للمجموعة. مكسب كبير للشركة، خصوصاً وأنه يملك خبرات كبيرة ومن الكفاءات الوطنية الفنية في سوق التأمين. دوره استشاري وتقديم مقترحات وتطوير أعمال للشركة وتوابعها.

4 تحالف استثماري اقتنص فرصة في أحد الشركات الممتازة تشغيلياً، وتملك الأغلبية بشكل تدريجي عبر حصة شراكة ... ثم حصة سيطرة بعد قناعتهم بالشركة ... لكن أحد العقود الكبرى ألغيت فقاموا برفع قضية على الطرف البائع ... ولهم مطالب حالياً، على اعتبار أن ذلك العقد كان مهم ومحوري في اتخاذ القرار بالسيطرة الكاملة على الشركة وشرائها.

5 حذر مصدر رقابي أعضاء مجالس الإدارات وطالبي الموافقات على الوظائف القيادية من التضليل في البيانات الخاصة عند تعبئة الطلبات، خصوصاً عندما يتم الإجابة على بند ما إذا كانت هناك عقوبات أو جزاءات أو مخالفات سابقة، حيث أن التضليل في هذ البيانات سيكون مكلف وله تبعات تصل للحرمان.

واحترام حقوق الشركاء.

10 حققت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن قفزة قياسية في إيرادات الصيانة الصناعية بلغت نسبتها 134.2 %، حيث ارتفعت من 35 مليون دينار لفترة النصف الأول 2024 إلى 82 مليون لفترة 2025.

11 أبدى أحد المستثمرين الرئيسيين في شركة انزعاجاً من استغلال كبار الملاك في الكيان لمكاسب السهم والقيام بالبيع. الجدير ذكره أن الرئيس التنفيذي كان قد سبقهم وقام بالبيع. مسؤولية أداء السهم على كبار الملاك ومجلس الإدارة الذي اختاره. مصدر عقب قائلاً، إذا كان كبار الملاك يتخارجون ويستغلون صعود السهم الذي كان نتاج جهود آخرين، فهل يمكن لوم الرئيس التنفيذي؟!

12 ترتيب البيت مستمر. شركة تابعة أخرى في إحدى دول الخليج، يتم التفاوض بشأنها للتخارج منها لعدم الحاجة، واقتربت عملية التوافق... وغالبيتها استثمارات غير استراتيجية وليست مجدية على المدى البعيد للشركة حتى يتم الاحتفاظ بها.

● ملف يحتاج تطمين أكثر وأوضح للمساهمين. حقوق المساهمين تتراجع بشكل كبير، آخر نسبة -38 %، في حين الديون ترتفع، حيث زادت +26 % تقريباً. تراجع الأصول المدرة والمهمة ونمو القروض ينبئ بمخاطر، علماً أن الثقة التي كانت سائدة في السابق لن تستمر طويلاً بسبب التخلي عن أحد مبررات ومسببات وأركان هذه الثقة.

6 إحدى الشركات وصفت ارتفاع المصروفات التشغيلية لديها، البالغة 10.6 % على أساس ربع سنوي، بأنها زيادة طفيفة! هذا بالرغم من تراجع الأرباح التشغيلية لديها 4.5 % على أساس ربع سنوي، وانخفاض صافي الربح بنسبة 9.7 % على أساس ربع سنوي. المفروض أن الزيادة في المصروفات يقابلها نمو، هذا بالرغم من أن الشركة يفترض أن تكون الأقل مصروفات على مستوى الشركات كون أعمالها بالكامل يمكن أن تتم تكنولوجياً، وهي بالمناسبة ليست وجهة للتوظيف في ذات الوقت أو استحداث وظائف.

7 الرئيس التنفيذي صاحب الوعود البراقة، يتصدر المشهد في كل مناسبة وإطلالة، مر عليه أكثر من 7 سنوات حالياً ولا توجد له أي بصمة تذكر، لكن النشاط يغطي "عورة الفشل" ... كل تفكيره في استهداف جيوب الآخرين، علماً أن الميدان أمامه واسع وفسيح للإبداع وتحقيق أفضل عوائد وأرباح مستدامة بعيداً عن جيوب الأفراد، فهي غير مستدامة ... حتى التفكير "أعور"، لكن المستغرب أن هذا الأمر مستمر في ظل وجود الرئيس الذكي.

8 استغل النشاط على أحد أسهم الاستثمار وباع كميته ... وندم لاحقاً على التخارج السريع بعد أن تماسك السهم وأثبت قوة وحافظ على الاستقرار، بل وسجل مستويات جديدة.

9 شركة عقارية ينتظر أن تشهد دخول أعضاء مجلس إدارة جدد يمثلون تحالف استثماري بعد أن عزز ملكيته. التحالف معروف عنه الاستقرار والبحث عن فرص جيدة وشراكات مثمرة وشركات تتسم بالمصداقية

صندوق
الأسرار

عندما يسرق المساهمون أنفسهم!



بعض عمليات السطو على الأصول ومجوهرات الشركات في مختلف دول العالم الأول والثاني والثالث والرابع تأتي وفق مسارات وآليات قانونية، بل والأكثر «فكاهة» أنها منسوخة وبمباركة المساهم نفسه، الذي يندب حظه العاثر لاحقاً بعد أن يخرج من مرحلة «التخدير» بالوعود إلى «منطقة الإفاقة» على صدمة طيران الأموال مع الريح.

الممارسات تختفي وتعود، لكن القليل من يتعلم الدرس. فبالرغم من آلاف الحالات وجمر الممارسات التي تمت، سواء الانهيارات أو عمليات السطو، بدءاً من مدرسة برنارد مادوف وصولاً إلى تلامذته الصغار، يبدو أن هذه القصص والعبر تمر مرور الكرام، والغريب أنها تتكرر في وضوح النهار بلغة جديدة وأساليب مختلفة، لكن محطة الوصول واحدة، كمن يذهب بالطائرة أو عبر البر بالسيارة أو من خلال القطار أو عبر باص النقل الجمالي.

الجوهر والمرتكز واحد، لكن السلوك والأسلوب يتغير، لكن أحداً لم يسأل نفسه هذا التساؤل ولو لمرة واحدة في ظل ممارسات مريبة لمجالس إدارات ... هل قراراتهم لصالح المساهم أم لمصالح شخصية؟! كم من الحالات التي ستظل شاهداً على الاحتيال المنظم والممنهج من جانب مجالس الإدارات، والاحتيال من المساهم نفسه ضد نفسه، عبر صكوك الموافقة التي يبارك فيها أو ينخدع فيما يسوق له من وعود براقة وأحلام وردية.

في بعض المفاسل قد يكون الإصرار من جانب هذا المجلس أو ذاك إدانة واضحة وصريحة، خصوصاً عندما ترافقها حملات التمهيد والتمجيد والمدح المدعمة بالغطاء البري والبحري والجوي، والمغلغة بشهادات رموز الحكمة والنزاهة والموثوقية.

تولد المصطلحات البراقة والرنانة في هكذا محافل، تحالف الشجعان، وتعاون المستقبل، العبور إلى الفضاء، ننقذ هذا الاستثمار من هذا الكيان وهذه الإدارة بتوصية عاجلة من الذكاء الاصطناعي، وهكذا دواليك حتى يفيق وفيق على الصدمة فيستمر في ندب حظه العاثر، هذا غرر فينا، وهذا صدقناه، وهذا نصحناء، وهذا قال وذاك أعاد الحديث، وهؤلاء ثقة، لكن في نهاية المطاف كل تكتل يعمل من أجل نفسه وذاته ومصالحه الخاصة جداً جداً ثم الآخرين إن تذكر.

الأهم في خضم هذه الملفات هي القرارات الغريبة المثيرة غير المعلومة وغير

وأهدافهم بممارسات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

كم من الدروس يمكن أن يجتاج الإنسان حتى يتعلم، أليس درساً واحداً كافياً، خصوصاً وأنها مكررة على صفحات ملونة بألوان مختلفة (....)، بيع، نقل ملكية، توزيع، دخول شريك حليف مستثمر استراتيجي، تنوع جغرافي، لمصلحة المساهمين المستقبلية وفق دراسة محايدة عالمية، ثقات، اقتحام أسواق جديدة، تنوع وتوزيع مخاطر، وعلى حسب الحدث يتم تفصيل المصطلح!

المفهومة للمستثمرين، والتي ستحتاج لعقدين حتى تُفكك طلاسما وتتضح معالمها، بعد أن يندثر جيل على الأقل، وهي فترة زمنية طبيعية، لما لا والأزمة المالية العالمية التي وقعت أواخر 2008 مر عليها نحو 17 عاماً وحتى الآن يرزح من يرزح تحت تأثيراتها.

القرارات الغامضة ورائها ما ورائها من مصائب وكوارث تحل بالقلة، لكن في المقابل هناك من يخرجون سالمين وغانمين بعد، لأنهم حققوا مأربهم

○○○○○○○○○○

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

○○○○○○○○○○

نبض الإسكان في الكويت: رحلة بين الأرقام والأحلام (الجزء الأول)

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



يا ترى، هل فكرت يوماً كيف نعرف مدى حيوية أي اقتصاد؟ الأمر لا يقتصر على أسعار النفط أو حركة الأسواق المالية فقط، بل يمتد ليشمل شيئاً أساسياً يلامس حياة كل إنسان: البيت. نعم، قطاع الإسكان هو قلب نابض في جسد أي دولة، فهو لا يوفر لنا سقفاً يحميننا فحسب، بل يحرك عجلة الاقتصاد ويخلق فرص عمل ويشكل مستقبل الأجيال.

عالمياً، هناك مؤشر سحري يُسمى “بدايات الإسكان” (Housing Starts). تخيل معي أن هذا المؤشر أشبه بعداد يبدأ بالعد كلما بدأ بناء بيت جديد من الصفر، من أول حفرة في الأرض. هذا العداد ليس مجرد رقم، بل هو مرآة تعكس ثقة الناس في المستقبل، وتفاؤلهم بالنمو الاقتصادي. فكلما زادت هذه “البدايات”، عرفنا أن هناك حراكاً، وأن الاقتصاد يتنفس بقوة، وأن فرص العمل تتزايد، وأن المصانع تعمل بجد لتوفير مواد البناء.

ولكن في كويتنا الحبيبة، الصورة مختلفة قليلاً. فليس لدينا هذا العداد الرسمي لـ “بدايات الإسكان” بالصيغة العالمية الدقيقة. لكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نرسم لوحة واضحة لواقع الإسكان لدينا. بل على العكس، يمكننا أن نجتمع قطع الأحجية من الأرقام المتاحة، والمشاريع العملاقة التي تلوح في الأفق، وآليات الدعم الحكومي الفريدة، لنفهم أين نقف اليوم، وإلى أين نحن ذاهبون. دعونا نبدأ رحلتنا في فهم هذا العالم المعقد، ولكن المليء بالأمل والطموح.

ب. دول الخليج: التركيز على الإنجازات والخطط الطموحة

في منطقتنا الخليجية، لا يوجد مؤشر موحد لـ “بدايات الإسكان” كما هو الحال في الغرب. بدلاً من ذلك، تركز التقارير على الإنجازات التي تحققت، أو قيمة المشاريع التي تم توقيع عقودها، أو الخطط المستقبلية الطموحة التي تعكس رؤى طويلة الأمد:

- المملكة العربية السعودية: تُركز المملكة على مشاريعها الضخمة التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من رؤية 2030 الطموحة. ففي عام 2023، أعلنت وزارة الإسكان عن تسليم 85,000 وحدة سكنية في الرياض، مع 120,000 وحدة أخرى قيد التطوير [4]. كما أن قيمة عقود البناء السكنية الجديدة بلغت حوالي 11.7 مليار دولار في عام 2023 [5]. إنها أرقام تعكس حجم استثمار هائل في البنية التحتية السكنية.

- الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي): تشهد الإمارات نشاطاً عقارياً كبيراً، وكأنها ورشة عمل لا تتوقف. في دبي، تم تسليم ما يقارب 36,000 وحدة سكنية في عام 2023 [6]. وتُظهر التقارير أن القطاع السكني في الإمارات يمثل حوالي 21 % من المشاريع الإنشائية المخطط لها بقيمة 125 مليار دولار [7]. إنها أرقام تُبهر العالم وتُظهر ديناميكية السوق.

- قطر: من المتوقع إضافة 21 مشروعاً سكنياً جديداً في قطر خلال عام 2024، يقع أكثر من 60 % منها في مدينة لوسيل [8]. هذه المشاريع تعكس النمو السكاني والتوسع العمراني في الدولة. الخلاصة: دول الخليج تُظهر أرقاماً ضخمة في حجم الاستثمار والتسليم، مدفوعة غالباً بمشاريع حكومية كبرى أو استثمارات خاصة ضخمة. لكن هذه الأرقام تعكس الإنجازات بعد حدوثها، وليست مؤشرات استباقية للنشاط المستقبلي. إنها تخبرنا بما تم إنجازه، وليس بالسرعة التي يتم بها البدء في الإنجازات القادمة.

- ج. الكويت في سياق المقارنة: الحاجة إلى بوصلة أدق تُظهر المقارنة أن الكويت تقع في المنتصف بين النمو الذي تقوده المشاريع الحكومية الضخمة في الخليج، وبين الحاجة الماسة إلى مؤشرات أكثر دقة وشفافية على غرار الدول المتقدمة. فبينما تُعلن الكويت عن خطط لمشاريع سكنية ضخمة (مثل المطلاع)، فإن غياب مؤشر “بدايات الإسكان” يجعل من الصعب تتبع وتيرة العمل بشكل فوري ومقارنتها بالأسواق العالمية التي تعتمد على بيانات لحظية. إنها كمن يقود سيارة قوية، ولكن بدون عداد سرعة دقيق.

- ماذا يعني هذا؟ إن وجود مؤشر شهري لـ “بدايات الإسكان” في الكويت لن يكون مجرد رقم يُضاف إلى التقارير، بل سيكون أداة استراتيجية تمكن من قياس صحة السوق بدقة متناهية، وتوقع التحديات قبل أن تتفاقم، وتوجيه الاستثمارات بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز الشفافية التي تُعد عاملاً جاذباً رئيسياً للمطورين العقاريين الدوليين. إنه سيمنحنا بوصلة أدق لرحلتنا نحو مستقبل إسكاني مزدهر.

سكنية، ومصمم لاستيعاب نحو 400,000 نسمة. تخيل حجم مدينة بهذا الحجم! إنها حلم يتحقق للكثيرين.

- جنوب عبدالله المبارك: يضم 3,260 قسيمة. كل قسيمة هي حكاية أسرة تنتظر بناء مستقبلها.
- جنوب صباح الأحمد: مخطط لها أن تضم حوالي 25,000 وحدة سكنية. هذا الرقم وحده يبعث على التفاؤل.
- جنوب سعد العبدالله: من المتوقع أن توفر 22,167 وحدة سكنية. كل هذه المشاريع هي وعود بمستقبل أفضل.
- نمو سوق البناء: يمثل القطاع السكني حوالي 35 % من إجمالي سوق البناء في الكويت لعام 2024. وتُشير التوقعات إلى نمو سنوي مركب (CAGR) لهذا القطاع يصل إلى 6.5 %. هذا النمو ليس مجرد رقم، بل هو نتيجة طبيعية للطلب المتزايد من مواطنينا الكرام، ولبرامج الدعم الحكومي التي تسعى لتخفيف الأعباء عنهم.
- حجم الطلبات السكنية: هنا تكمن القصة الحقيقية التي تلامس قلوب الكثيرين. حتى نهاية عام 2023، بلغ إجمالي عدد الطلبات الإسكانية القائمة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية حوالي 90,500 طلب. هذا الرقم ليس مجرد إحصائية، بل هو عدد الأسر التي تنتظر بفارغ الصبر الحصول على بيت العمر. إنه يؤكد حجم الفجوة بين العرض والطلب، ويبرز الحاجة الملحة لتسريع وتيرة الإنجاز، لأن كل يوم يمر هو يوم من الانتظار لأسر تستحق الاستقرار.

3. مقارنة دولية وإقليمية: أين نقف الكويت في سياق الإسكان العالمي؟

لفهم موقع كويتنا في هذا المشهد العالمي والإقليمي المعقد، من المهم أن ننظر إلى كيفية تتبع الدول الأخرى لنشاطها الإسكاني. الأمر أشبه بسباق عالمي، وكل دولة لديها طريقته في قياس سرعتها.

- أ. الدول المتقدمة: دقة المؤشرات الاستباقية كبوصلة تعتمد الاقتصادات الكبرى على مؤشر “بدايات الإسكان” كأداة رئيسية للتنبؤ بالنمو الاقتصادي، وكأنها بوصلة توجه قراراتهم. إليك بعض الأمثلة لأحدث الأرقام (معدلات سنوية معدلة موسميًا)، التي تُظهر حجم النشاط والدقة في المتابعة:
- الولايات المتحدة الأمريكية: في يونيو 2025، بلغ معدل بدايات الإسكان 1.321 مليون وحدة [1]. هذا الرقم يُراقب عن كثب، ليس فقط من قبل الاقتصاديين، بل من قبل كل من يهتم بصحة سوق العمل وثقة المستهلك الأمريكي. إنه يعكس نبض الحياة في المدن والضواحي.

- كندا: في يوليو 2025، ارتفع معدل بدايات الإسكان إلى 294,085 وحدة [2]. تُظهر كندا نشاطاً قوياً ومستمرًا في البناء، خاصة في الوحدات متعددة الأسر، لتلبية احتياجات النمو السكاني السريع.
- المملكة المتحدة: في الربع الأول من عام 2025، انخفضت بدايات الإسكان إلى 28,180 وحدة [3]. هذا الانخفاض يعكس بعض التحديات التي يواجهها سوق العقارات البريطاني، ويُعد إشارة لصناع القرار للتدخل.
- الخلاصة: هذه الدول توفر بيانات شهرية أو ربع سنوية دقيقة ومفصلة، مما يتيح تحليلاً فورياً لتوجهات السوق وتأثيرها على الاقتصاد الكلي. إنها تملك عداداً دقيقاً يخبرهم بالسرعة التي يتقدمون بها في سياق الإسكان.

1. ما هو “معدل بدايات الإسكان” ولماذا يهمنا؟

تخيل أنك مهندس معماري أو اقتصادي، وتريد أن تعرف مدى نشاط قطاع البناء في بلد ما. هل تنتظر حتى ترى المباني وقد اكتملت ورفع عليها العلم؟ أم أنك تفضل أن تعرف متى بدأت هذه المباني بالظهور على أرض الواقع، حتى قبل أن ترى جدرانها ترتفع؟ هذا هو بالضبط جوهر “معدل بدايات الإسكان”. ببساطة شديدة: هو مؤشر اقتصادي يقيس عدد الوحدات السكنية الجديدة التي بدأ إنشاؤها فعلياً خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون شهرية أو ربع سنوية. اللحظة الحاسمة التي تُسجل فيها “البداية” هي عادة عند الشروع في حفر أساسات المشروع. يشمل هذا المؤشر جميع أنواع الوحدات، من المنازل المستقلة التي نلحم بها، إلى الشقق العصرية في المباني الشاهقة. ولماذا هو مهم لنا جميعاً؟ لأنه يُعتبر “مقياساً رائداً” (Leading Indicator) للاقتصاد. هذا يعني أنه يعطينا إشارة مبكرة جداً لما قد يحدث في المستقبل القريب والبعيد. عندما يرتفع عدد بدايات الإسكان، فهذا غالباً ما يهمس لنا بأن:

- هناك تفاؤل اقتصادي كبير: المطورون والمستثمرون لديهم ثقة عميقة بأن هناك طلباً كافياً على العقارات المستقبلية، وأن الناس سيتمكنون من شرائها.
- فرص العمل تتزايد: زيادة البناء تعني الحاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة في قطاعات البناء، والمواد الخام، والخدمات اللوجستية، وحتى في المقاهي والمطاعم المحيطة بمواقع العمل.
- الصناعات المرتبطة تزدهر: يزداد الطلب على كل شيء، من الأسمنت والحديد والأخشاب، إلى الأجهزة المنزلية والأثاث ومواد التشطيبات. إنها دورة اقتصادية متكاملة.

على العكس، إذا انخفض هذا المعدل، فقد يكون ذلك إشارة إلى تباطؤ اقتصادي محتمل أو تراجع في ثقة السوق، مما يستدعي الانتباه. لهذا السبب، يراقبه الاقتصاديون وصناع القرار في الدول المتقدمة عن كثب، لأنه يخبرهم الكثير عن صحة الاقتصاد قبل أن تظهر المؤشرات الأخرى.

2. الكويت في الصورة: مؤشرات بديلة وأرقام تحمل الأمل

في كويتنا، كما ذكرنا، لا يوجد مؤشر رسمي لـ “بدايات الإسكان” بالصيغة المتعارف عليها دولياً. لكن هذا لا يمنعنا من قراءة المشهد من خلال مؤشرات أخرى تعطينا لمحة عن نبض القطاع السكني، وإن كانت هذه المؤشرات تأتينا بعد حدوث الفعل، وليست استباقية:

- الوحدات السكنية المضافة: تخيل أننا نعد البيوت الجديدة التي اكتمل بناؤها كل عام. في عام 2023، شهدت الكويت إضافة حوالي 13,000 وحدة سكنية جديدة. هذا الرقم يعكس حجم الإنجاز السنوي ويُعد مؤشراً على النشاط المستمر في القطاع، وكأنها قطرات مطر تسقي أرضاً عطشى.
- المشاريع الحكومية العملاقة: هذه المشاريع هي بمثابة شرايين الحياة التي تضح الأمل في قلوب آلاف الأسر. هي المحرك الأساسي للعرض السكني في الكويت، وتعكس التزام الدولة بتلبية الطلب المتزايد. دعونا نلقي نظرة على أبرز هذه المشاريع وأرقامها التقديرية، التي تُعد مدناً صغيرة بحد ذاتها:
- مدينة المطلاع: مشروع ضخم يوفر حوالي 28,288 قسيمة

الكويت والتوسع الاستثماري مع الصين إشراف في الأفق

بقلم - ليما راشد الملا



في خطوة تحمل أبعادًا استراتيجية تضع الكويت على طريق الحرير، والتي قد تتجاوز وتعتبر نتائجها حدود الاقتصاد إلى تحقيق مكاسب كبرى طويلة الأمد ومستدامة. تمضي الكويت بثبات ونجاح في اتجاه واضح نحو تعميق الشراكات الاقتصادية مع بكين، وتوسيع نطاق الاستثمار في مشاريع تنموية كبرى تمثل ركيزة لمستقبل الكويت الاقتصادي. مشاريع ضخمة مقبلة غير مسبقة الحجم والتنوع، صدماتها الإيجابية وانعكاسات نشاطها على مختلف مفاصل الاقتصاد ستستمر لسنوات، سنوات من التشييد والإنشاء يعقبها سنوات من الازدهار والنمو.

والبنا، بل يمتد إلى تطوير القدرات المحلية حيث ورش العمل سينتج عنها نقل خبرات وتأهيل وتدريب. **تعزيز البنية التحتية:** تحسين كفاءة الموانئ والطاقة والإسكان يرفع من تنافسية الكويت على الخريطة الإقليمية والعالمية وهذه المشاريع ستجد طريقها إلى البورصة خصوصاً التي سيندرج بعضها تحت شركات مساهمة عامة مع سيعزز عمق الاستثمار في السوق ويرفع من وزنه .

**التحديات والاعتبارات
فرص الواعدة ونقاط مهمة:
آليات التنفيذ:**

تسريع وتيرة إنجاز المشاريع يتطلب استمرار ورشة الإصلاحات الإدارية والتشريعية لتقليل.

ضمان التوازن الاقتصادي: تعدد المشاريع وتنوعها يحقق أكبر عملية توازن اقتصادي سيحقق أهداف عديدة وستكون نقطة ترسيخ التنوع بشكل حقيقي.

الاستدامة المالية: ضرورة إدارة التمويل بعناية لتحقيق أعلى استفادة في ظل جدوى المشاريع وأهميتها وسجل الكويت القوي مالياً.

توطين المعرفة:

أهمية أن تكون المشاريع منصة لبناء قدرات الكوادر الوطنية، وتعزيز من كفاءتها الفنية والعلمية. إن تعميق التعاون مع الصين يمثل خياراً اقتصادياً استراتيجياً ينسجم مع متطلبات التحول الهيكلي للاقتصاد الكويتي. فالانتقال إلى نموذج متنوع قائم على الخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والبنية التحتية الحديثة، يستوجب شراكات دولية قوية قادرة على توفير التمويل والتكنولوجيا والخبرة. وفي ظل الرؤية السياسية الواضحة والالتزام الحكومي بدفع هذا المسار، تمتلك الكويت فرصة تاريخية لتحويل الاتفاقيات مع بكين إلى مشاريع ملموسة ذات أثر مباشر على التنمية المستدامة، وبذلك تزداد القدرة التنافسية للكويت، ويترسخ حضورها كشريك مؤثر في خريطة الاقتصاد العالمي المتغير.

محطات معالجة مياه الصرف الصحي والبنية التحتية البيئية:

مشاريع ضخمة متتالية ما يعني توجهاً نحو التنمية المستدامة.

المناطق الاقتصادية والمدن الصناعية:

لتوطين الاستثمارات المحلية ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات العالمية.

شمولية المشاريع نقطة نجاح أخرى

حيث يرافق المشاريع التنموية مشروعات بيئية لمكافحة التصحر وإعادة التدوير انسجاماً مع أجندة الكويت الخضراء.

**النتائج الاقتصادية المرتقبة
تنويع مصادر الدخل:**

نجاح هذه المشاريع سيقلل تدريجياً من الاعتماد على النفط، وهو الهدف الاستراتيجي الأهم لرؤية الكويت الاقتصادية.

جذب الاستثمارات الأجنبية:

تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عبر المناطق الاقتصادية الخاصة وبرامج الشراكة وهذا الأمر سيعزز بيئة الأعمال ويسهم في توفير وظائف تواكب متطلبات التنمية.

نقل التكنولوجيا والخبرات:

التعاون مع الشركات الصينية لا يقتصر على التمويل

أهمية التوجه نحو الصين

تأتي هذه الخطوة في سباق عالمي اقتصادي تجاري يمر بتحولات متسارعة في موازين القوة الاقتصادية. الصين، بقلها كأكبر شريك تجاري لعدد متزايد من دول العالم، أصبحت لاعباً رئيسياً في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والطاقة والموانئ. ومن هذا المنطلق تنجح وتتمدد شراكاتها الإقليمية والدولية ، فإن انفتاح الكويت على التعاون الاستراتيجي مع بكين يؤكد إدراكاً لأهمية تنويع الشركاء الاستراتيجيين اقتصادياً وفتح قنوات جديدة لتعزيز الاستثمارات ونقل الخبرات.

**23 مشروعاً تنموياً ستغير خارطة الاقتصاد، أهمها:
ميناء مبارك الكبير:**

مشروع محوري في ربط الكويت بمبادرة "الحزام والطريق"، وهذا سيعزز دورها كمركز لوجستي وتجاري في الخليج.

منظومة الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة: تطوير الشراكات لضمان أمن الطاقة وتسريع الانتقال إلى البدائل النظيفة لتواكب طفرة المتطلبات وتغذية الصناعة كركيزة مهمة والمدن الجديدة .

المشاريع الإسكانية:

جهود حثيثة يشهدها الملف بما يلبي احتياجات المواطنين في ظل النمو في حجم الطلبات المتزايد.



تقرير
الاقتصادي الأسبوعي

تحسن أداء 84 شركة في النصف الأول 2025 و70 أخرى زادت مستوى أرباحها

1,243
مليار دينار
أرباح 135 شركة
عن النصف الأول
2025

14
شركة مدرجة
إما تحولت إلى الربحية
أو خفضت مستوى
خسائرها



أسعار الفائدة

أشار تقرير الشال الأسبوعي إلى ثبت بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في يوم 30 يوليو الفائت سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي عند مستوى 4.25% - 4.50%، خلافاً لرغبة الرئيس الأمريكي ترمب الذي أراد خفضاً وبأعلى من ربع النقطة المئوية. حجة الرئيس الأمريكي لخفض سعر الفائدة هي أن الاقتصاد الأمريكي يحتاج إلى حفز، أي إلى سياسة نقدية توسعية لدعم إجراءاته حول الرسوم الجمركية وتوسع السياسة المالية، بينما رأى الفيدرالي الأمريكي أن التريث واجب لأن تلك الإجراءات قد تؤدي إلى حفز التضخم على المدى الأطول من القصير. ولأن الهدف المعلن للفيدرالي الأمريكي مزدوج، من جانب، كان خفض معدل التضخم البالغ 2.7% في شهر

يوليو الفائت إلى 2.0%، ومن جانب آخر هو الحفاظ على قوة سوق العمل، وجاءت بيانات سوق العمل التي صدرت بعد قرار تثبيت سعر الفائدة لتضعف موقفه. فأرقام شهر يوليو، وحتى مراجعة الأرقام المعلنة لشهري يونيو ومايو، أظهرت ضعف سوق العمل، فلم يخلق سوق العمل سوى 73 ألف فرصة في شهر يوليو بينما التوقعات كانت 104 ألف وظيفة، ليسجل سوق العمل أدنى معدلات توظيف في عام 2025 منذ 5 أعوام، وارتفع مستوى البطالة من 4.1% إلى 4.2%. ورفعت أوضاع سوق العمل التوقعات بخفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في اجتماع الفيدرالي الأمريكي في 17 سبتمبر القادم إلى ضعف ما كانت عليه، كما بدأ بعض أعضاء الفيدرالي بإعلان مواقف حول ضرورة خفض سعر الفائدة، واقترحت إحداهن ثلاث

تخفيضات حتى نهاية العام الجاري. ومع تعيين عضو جديد في مجلس إدارة الفيدرالي، أصبح الخلاف أقرب حول مستوى التخفيض القادم أعلى من حتميته. وعلى النقيض، سجلت بيانات النمو للاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من العام ارتفاعاً فاق التوقعات ببلوغها 3.0%، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وإن اعتقد البعض بأنه وقتي وغير مستدام، يدعم الحجة على أن الاقتصاد الأمريكي لا يحتاج توسع نقدي، فقد يتسبب التوسع في حفز التضخم.

الخلاصة هي أن جرعة السياسة في القرار الاقتصادي الأمريكي باتت عالية، فالهجوم العلني والمتكرر على رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي تنتهي ولايته في مايو 2026 بات تهديداً مباشراً له ولمن يأتي بعده،

ارتفاع احتمالات خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي في 17 سبتمبر

تراجع الفائدة خبر جيد لبنوك الخليج المركزية التي ترتفع في دولها مستويات الاقتراض

القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة ألف دينار كويتي		التغير		نسبة من الإجمالي	
		النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	ألف دينار كويتي	%	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025
1 الطاقة	4	9,136	12,745	3,609	39.5 %	0.6 %	1.0 %
2 المواد الأساسية	2	11,289	5,597	-5,692	-50.4 %	0.8 %	0.5 %
3 الصناعة	20	83,336	-207,685	-291,022	-349.2 %	5.8 %	-16.7 %
4 السلع الاستهلاكية	2	8,871	8,220	-652	-7.3 %	0.6 %	0.7 %
5 الرعاية الصحية	1	890	-3,538	-4,428	-497.5 %	0.1 %	-0.3 %
6 الخدمات الاستهلاكية	11	43,849	60,335	16,486	37.6 %	3.0 %	4.9 %
7 الاتصالات	4	123,394	179,895	56,501	45.8 %	8.6 %	14.5 %
8 المنافع	1	4,526	8,111	3,585	79.2 %	0.3 %	0.7 %
9 البنوك	9	845,791	882,218	36,427	4.3 %	58.7 %	71.0 %
10 التأمين	8	46,997	47,153	157	0.3 %	3.3 %	3.8 %
11 العقار	28	87,989	34,668	-53,320	-60.6 %	6.1 %	2.8 %
12 الخدمات المالية	44	173,995	215,410	41,415	23.8 %	12.1 %	17.3 %
13 التكنولوجيا	1	-17	-322	-305	-1754.4 %	-0.001 %	0.0-62 %
إجمالي السوق	135	1,440,045	1,242,806	-197,239	-13.7 %	100 %	100 %

بلغت خسائره نحو 207.7- مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى ارباح بلغت 83.3 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 291.0- مليون دينار كويتي، وكانت نتيجة تسجيل شركة أجيليتي للمخازن العمومية، للخسارة في النصف الأول من عام 2025، بقيمة 270.4- مليون دينار كويتي وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتيجة إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، مقابل أرباح بلغت 24.7 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2024، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 84 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2024، من ضمنها زادت 70 شركة مستوى أرباحها، و14 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 62.2 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 51 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 34 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 17 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.078 مليار دينار كويتي، أو نحو 86.7 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها ”بيت التمويل الكويتي“ بنحو 342.1 مليون دينار كويتي، وجاء « بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 315.3 مليون دينار كويتي، وشركة « الاتصالات المتنقلة (زين)» في المرتبة الثالثة بنحو 121.2 مليون دينار كويتي، واحتل «البنك التجاري الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 60.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 381- مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «أجيليتي للمخازن العمومية» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 270.4- مليون دينار كويتي

وسلبية، حينها قد ترتفع تكاليف مواجهة أزمة الديون، وتداعياتها سوف يشمل كل العالم، وليس أمريكا وحدها.

أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2025

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 135 شركة، أو نحو 96.4 % من عدد الشركات المدرجة البالغ 140 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.243 مليار دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بنحو 13.7- % عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2024 البالغة نحو 1.440 مليار دينار كويتي. بينما حقق الربع الثاني انخفاضاً بنحو 30.8- % في مستوى أرباحه مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2025، حيث حققت تلك الشركات نحو 508.4 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 734.4 مليون دينار كويتي للربع الأول.

وزادت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشاطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2024، بينما تراجع أرباح 6 قطاعات. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 882.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 845.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 36.4 مليون دينار كويتي أو نحو 4.3 %. ثانيها قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 215.4 مليون دينار كويتي مقابل نحو 174.0 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 41.4 مليون دينار كويتي أو نحو 23.8 %. تلاهما، قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 123.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 179.9 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 56.5 مليون دينار كويتي أو نحو 45.8 %. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الصناعة، فقد

وقوة أي بنك مركزي تكمن في استقلاليتها، ولم تسلم مفوضة مكتب إحصاءات سوق العمل من إعفائها من منصبها لأن أرقام سوق العمل لم تعجب الرئيس الأمريكي. ورغم أن ارتفاع احتمالات خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي في 17 سبتمبر خبر جيد لبنوك الخليج المركزية التي ترتفع في دولها مستويات الاقتراض، وخفض تكلفة التمويل قد يخفف من مشكلات عجز المقترضين، وقد يدعم توسع اقتصاداتها، إلا أن التحوط من بيئة اقتصاد عالمي مضطربة بسبب هيمنة السياسة على القرار الاقتصادي، وخطورة الأحداث الجيوسياسية، وأوضاع سوق النفط، قد تنتقص من نفعها.

الدين العام الأمريكي وتداعياته المحتملة

ذكرنا في فقرة من تقريرنا الحالي بعنوان أسعار الفائدة اتجاه إلى ارتفاع كبير في جرة السياسة في القرار الأمريكي على القرار الاقتصادي، ورغم أنه توجه سلبي، إلا أن له مبررات موروثه تجعل الركون إلى منطقية القرار عاجزة عن مواجهة حجم الأزمة. ونعتقد بأن أكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي هي دخوله مصيدة الدين، فقد أعلن خلال الشهر الجاري – أغسطس – بلوغ الدين الأمريكي نحو 37.08 تريليون دولار أمريكي، ارتفاعاً بنحو 780 مليار دولار أمريكي عن مستوى 4 يوليو الفائت، وبنحو 14 تريليون دولار أمريكي عن مستواه في عام 2019. ذلك يعني أن نصيب كل أمريكي منه يبلغ 108 ألف دولار أمريكي، ونصيب كل دافع ضرائب منه يبلغ 323 ألف دولار أمريكي، ودفعت أمريكا نحو 1.1 تريليون دولار أمريكي لخدمة فائدة الدين في عام 2024، أي أن الفوائد فقط باتت تستهلك نحو 25 % من حصيله إيرادات الضرائب الفيدرالية. ويتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي أن انفلات الدين العام قد يكلف الولايات المتحدة الأمريكية خسارة 340 مليار دولار أمريكي من حجم ناتجها المحلي الإجمالي خلال عقد من الزمن، ما يعني خسارة نحو 1.2 مليون فرصة عمل.

ولو حدث ذلك لأي اقتصاد رئيسي آخر في العالم، لن يكون له تأثير كبير على بقية العالم، فالدين العام الياباني مثلاً رابع أكبر اقتصاد عالمي، يبلغ نحو 233 % حجم الناتج المحلي الإجمالي لها، بينما لازال للولايات المتحدة الأمريكية بحدود 123 %. السبب، أن ذلك يحدث لأكبر اقتصاد عالمي وعاصمة العالم السياسية والاقتصادية والمالية وأكبر قوة عسكرية وبفارق كبير عن غيرها وعملتها عملة الاحتياط، لذلك لا يرغب الحليف أو الخصم في أن تعجز عن مواجهة أزمة دينها. ورغم الشك في أن علاج الأزمة سوف يحله سياسة الحمائية التجارية، إلا أن خفض تكلفة الدين ضرورة قصوى لشراء فسحة من الوقت حتى تتضح آثار تلك الحمائية وآثار السياسة المالية التوسعية.

لذلك، سوف تشدد الضغوط للتحول إلى سياسة نقدية توسعية، والسياسة النقدية خلافاً للسياسة المالية، لا تؤتي ثمارها سوى بعد مرور وقت طويل نسبياً، ومكمن الخطورة هو في احتمال أن تظهر تلك نتائج متأخرة

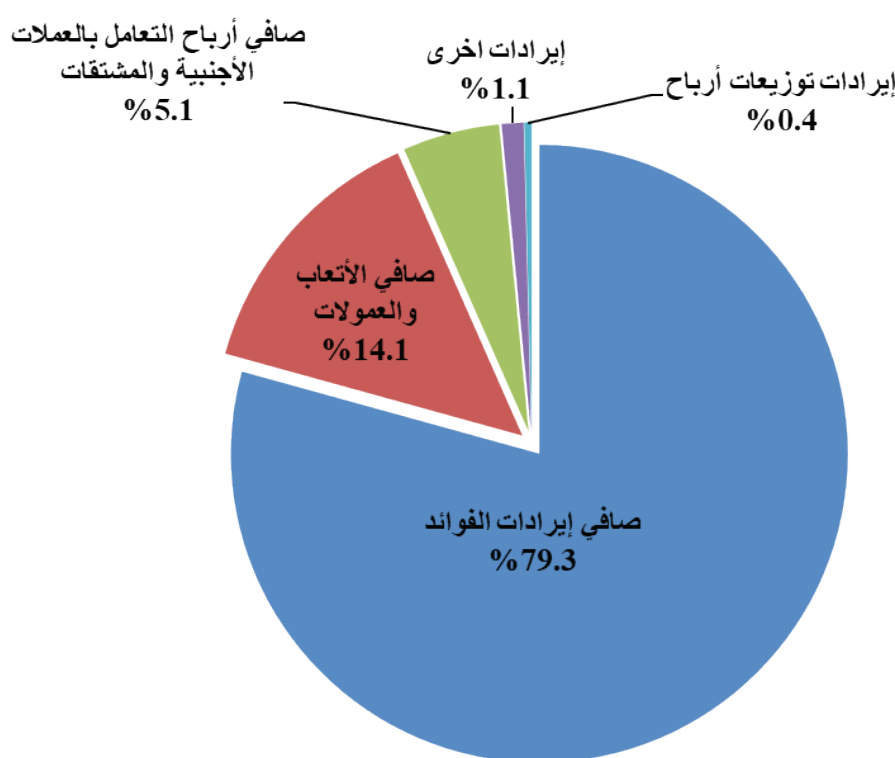


خفض تكلفة التمويل قد يخفف من مشكلات عجز المقرضين و يدعم التوسع الاقتصادي

أكبر تحدي يواجه الاقتصاد الأمريكي بلوغ الدين نحو 37.08 تريليون دولار



إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2025



كما أسلفنا، تلتها شركة «الوطنية العقارية» بنحو -65.3 مليون دينار كويتي.

نتائج بنك الخليج - النصف الأول 2025

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 24.0 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 4.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.8% مقارنة بنحو 28.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024. ويعود الانخفاض في ربحية البنك، إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 91.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنحو 5.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.3% مقارنة بنحو 96.9 مليون دينار كويتي في يونيو من عام 2024. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.3%، وصولاً إلى نحو 72.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 77.6 مليون دينار كويتي. وكذلك انخفض بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 371 ألف دينار كويتي وبنسبة 7.4%، ليبلغ نحو 4.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.0 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.8%، ليصل إلى نحو 46.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 51.1% مقابل نحو 45.7%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 3.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 14.6%، لتصل إلى نحو 19.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.0 مليون دينار كويتي. وبذلك انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 26.2% مقارنة بنحو 29.1% للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي الموجودات قد انخفضت بما قيمته 179.8 مليون دينار كويتي أي بنحو 2.4%، ليصل إلى نحو 7.300 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 7.480 مليار دينار كويتي في نهاية عام



البيان (ألف دينار كويتي)	30/6/2025		30/6/2024		التغير
	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%		
مجموع الموجودات	7,300,312	7,430,523	-130,211	-1.8%	⬇️
مجموع المطلوبات	6,475,660	6,628,908	-153,248	-2.3%	⬇️
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	824,652	801,615	23,037	2.9%	⬆️
مجموع الإيرادات التشغيلية	91,753	96,878	-5,125	-5.3%	⬇️
مجموع المصروفات التشغيلية	46,880	44,296	2,584	5.8%	⬆️
المخصصات	19,624	22,982	-3,358	-14.6%	⬇️
الضرائب	1,210	1,385	-175	-12.6%	⬇️
صافي الربح	24,039	28,215	-4,176	-14.8%	⬇️
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	0.7%	0.8%			⬇️
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	5.8%	7.0%			⬇️
**العائد على معدل رأس المال	12.3%	15.2%			⬇️
ربحية السهم للبنك (فلس)	6	7	-1	-14.3%	⬇️
إقبال سعر السهم (فلس)	359	279	80	28.7%	⬆️
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	29.9	19.9			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	1.3			

❖ المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 على أساس سنوي.

❖❖ تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية يونيو 2025.

ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 29.9 ضعف مقارنة بنحو 19.9 ضعف، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 14.3- % مقابل ارتفاع سعر السهم وبنحو 28.7 % . وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة مقارنة بنحو 1.3 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

نحو 0.7 % مقابل 0.8 % . وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 12.3 % قياساً بنحو 15.2 % . وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 5.8 % بعد أن كان عند 7.0 % . وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6 فلس مقارنة بنحو 7 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثالث الثلاثون	الأسبوع الثاني الثلاثون	التغير
	21/08/2025	14/08/2025	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	736.0	743.9	-1.1 %
مؤشر السوق العام	8,665.8	8,697.4	-0.4 %
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	465,674,588	467,885,167	
المعدل اليومي (د.ك)	93,134,918	93,577,033	-0.5 %
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2,770,797,775	2,197,074,107	
المعدل اليومي (أسهم)	554,159,555	439,414,821	26.1 %
عدد الصفقات	132,807	129,426	
معدل اليومي لعدد الصفقات	26,561	25,885	2.6 %

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بنك وربة	31,224,712	6.7 %
الشركة الأولى للاستثمار	29,681,099	6.4 %
بيت التمويل الكويتي	28,628,084	6.1 %
الشركة العربية العقارية	23,745,596	5.1 %
بنك الخليج	19,426,670	4.2 %
الإجمالي	132,706,161	28.5 %
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
دينار كويتي	180,812,172	38.8 %
قطاع الخدمات المالية	105,931,986	22.7 %
قطاع البنوك	76,531,741	16.4 %
قطاع العقار	46,542,611	10.0 %
قطاع الصناعة	21,211,948	4.6 %
قطاع الخدمات الاستهلاكية		

البيان	الأسبوع الثالث الثلاثون	الأسبوع الثاني الثلاثون
	21/08/2025	14/08/2025
عدد شركات إرتفعت اسعارها (شركة)	10	13
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	18	15
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	1	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

2024. وانخفض إجمالي الموجودات بنحو 130.2 مليون دينار كويتي ونسبة 1.8- %، مقارنة 7.431 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول 2024. وانخفض بند النقد والنقد المعادل بنحو 31.7- % أي ما قيمته 439.6 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 948.3 مليون دينار كويتي (13.0 % من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 1.388 مليار دينار كويتي (18.6 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024. وانخفض بنحو 170.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.2- % مقارنة بنحو 1.119 مليار دينار كويتي (15.1 % من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام الفائت. بينما ارتفع بند قروض وسلف بنحو 3.8 % أي ما قيمته 209.6 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 5.677 مليار دينار كويتي (77.8 % من إجمالي الموجودات) مقابل 5.467 مليار دينار كويتي (73.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 123.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.2 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من نهاية النصف الأول عام 2024 حين بلغ آنذاك نحو 5.553 مليار دينار كويتي (74.7 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 102.0 % مقارنة بنحو 94.6 % للنصف الأول من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 170.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.6- %، لتصل إلى نحو 6.476 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.647 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وانخفض كذلك بنحو 153.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 2.3- %، مقارنة مع نحو 6.629 مليار دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.7 % مقارنة بنحو 89.2 % للنصف الأول من العام الفائت.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك انخفضت مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2024. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً ، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال) ، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 736.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 7.9 نقطة ونسبته 1.1%- عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 99.8 نقطة أي ما يعادل 15.7% عن إقبال نهاية عام 2024.



اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		5202/80/21	5202/80/14	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	928.6	945.8	(1.8)	756.6	22.7
2	بنك الخليج	351.6	345.7	1.7	306.7	14.6
3	البنك التجاري الكويتي	640.3	632.3	1.3	665.7	(3.8)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.7	247.3	(0.6)	206.9	18.8
5	بنك الكويت الدولي	343.6	349.9	(1.8)	232.0	48.1
6	بنك برقان	413.4	416.8	(0.8)	261.4	58.1
7	بيت التمويل الكويتي	4,307.5	4,363.6	(1.3)	3,727.9	15.5
	قطاع البنوك	940.3	952.4	(1.3)	791.4	18.8
8	شركة التسهيلات التجارية	169.6	171.8	(1.3)	176.1	(3.7)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,687.2	1,649.0	2.3	1,283.6	31.4
10	شركة الاستثمارات الوطنية	317.1	320.9	(1.2)	319.6	(0.8)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	303.4	310.6	(2.3)	328.6	(7.7)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	98.3	97.1	1.2	99.1	(0.8)
	قطاع الاستثمار	324.9	324.7	0.1	302.2	7.5
31	شركة الكويت للتأمين	121.9	122.4	(0.4)	130.1	(6.3)
14	مجموعة الخليج للتأمين	806.0	791.3	1.9	980.4	(17.8)
15	الشركة الأهلية للتأمين	372.2	374.4	(0.6)	370.5	0.5
16	شركة وربة للتأمين	233.3	224.5	3.9	206.8	12.8
	قطاع التأمين	308.9	306.4	0.8	340.7	(9.3)
71	شركة عقارات الكويت	787.7	809.6	(2.7)	528.5	49.0
18	شركة العقارات المتحدة	454.3	417.5	8.8	280.0	62.3
19	الشركة الوطنية العقارية	340.0	342.4	(0.7)	300.7	13.1
20	شركة الصاحية العقارية	1,865.0	1,874.4	(0.5)	1,776.2	5.0
	القطاع العقاري	468.7	468.2	0.1	354.6	32.2
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	387.9	387.9	0.0	374.0	3.7
22	شركة أسمنت الكويت	527.6	530.6	(0.6)	342.2	54.2
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	815.3	839.3	(2.9)	719.4	13.3
	القطاع الصناعي	389.9	394.4	(1.1)	342.2	13.9
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	690.5	706.2	(2.2)	728.2	(5.2)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,090.7	1,106.3	(1.4)	1,924.4	(43.3)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	915.7	918.9	(0.3)	725.3	26.3
27	شركة سرجي القابضة	90.6	79.9	13.4	58.5	54.9
	قطاع الخدمات	800.7	806.4	(0.7)	839.7	(4.6)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	101.7	98.3	3.5	89.2	14.0
	قطاع الأغذية	439.4	438.6	0.2	436.4	0.7
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,015.4	971.2	4.6	622.5	63.1
	الشركات غير الكويتية	197.4	195.1	1.2	177.4	11.3
	مؤشر الشال	736.0	743.9	(1.1)	636.2	15.7

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

قدّم مجموعة من النصائح والإرشادات في برنامج «صباح الخير يا كويت»

بوبيان يعزز جهوده التوعوية لحماية العملاء من الاحتيال المالي عبر حملة «لنكن على دراية»



أحمد الفهد: تطور أساليب الاحتيال من الجرائم المصرفية التقليدية إلى هجمات إلكترونية أكثر تعقيداً

منى الدعيج: قرار إنشاء الغرفة المركزية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف ووزارة الداخلية والنيابة العامة شكل نقلة نوعية في مواجهة الاحتيال

الدخول بالبصمة أو كلمة المرور لحماية البيانات والمعاملات. ونوهت إلى ضرورة تحرك العميل فور الاشتباه بأي عملية احتيال، عبر إيقاف البطاقات مباشرة من تطبيق البنك أو الاتصال بالخدمة الهاتفية، وأن بوبيان يطبق إجراءات استباقية منها إيقاف البطاقة عند ملاحظة أي نشاط غير طبيعي حتى دون طلب العميل.

التحديات المستقبلية: الذكاء الاصطناعي و«ديب فيك»

وتطرقت الدعيج إلى التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي وتقنيات التزييف العميق (Deepfake) في الاحتيال، مشيرة إلى أن البنوك تعمل بشكل استباقي على تطوير آليات تحقق أكثر تعقيداً، مثل الأسئلة الأمنية التي يصعب على المحتالين تجاوزها. وفي الختام، شدّد الفهد والدعيج على أن الوعي والحذر هما خط الدفاع الأول لحماية الأموال والمعلومات المصرفية، مؤكداً أنه لا يوجد أي بنك يطلب من عملائه بياناتهم أو رموز التحقق عبر الهاتف أو الرسائل النصية. ودعوا الجميع إلى التأني قبل التفاعل مع أي رابط أو رسالة مجهولة، وعدم مشاركة البيانات الشخصية أو المالية مع أي طرف.



دور الغرفة المركزية في مواجهة الاحتيال

من جانبها، أوضحت الدعيج أن قرار إنشاء الغرفة المركزية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف ووزارة الداخلية والنيابة العامة شكل نقلة نوعية في مواجهة الاحتيال، حيث مكن البنوك من إيقاف الحسابات المشتبه بها بشكل فوري ومنع خروج الأموال خارج الكويت بشكل كبير. وشدّدت على أن القنوات الآمنة لإنجاز المعاملات أو سداد الرسوم تتم عبر تطبيق «سهل» والتطبيقات الحكومية والبنكية الرسمية، محذرة من المواقع المزيفة التي تنصدر نتائج البحث وتستدرج المستخدمين بطلب رسوم أو بيانات وهمية. وأكدت أن الحل هو الاعتماد على التطبيقات الرسمية وتفعيل

في إطار دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، شارك بنك بوبيان في البرنامج الحوار «صباح الخير يا كويت»، مسلطاً الضوء على أحدث أساليب الاحتيال المالي والرقمي وطرق الحماية والتصدي لها، إلى جانب التوعية بحقوق العملاء وواجباتهم المصرفية والخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك.

وشارك في اللقاء كل من المدير العام وأمين سر مجلس الإدارة في بنك بوبيان، أحمد محمد الفهد، ورئيس مجموعة متابعة الالتزام والحوكمة، منى عبداللطيف الدعيج، حيث قدما مجموعة من النصائح والإرشادات الهادفة إلى تعزيز الثقافة المالية والمصرفية ونشر الوعي بأهمية الأمان الرقمي والشمول المالي بين مختلف شرائح المجتمع.

التطور المستمر لأساليب الاحتيال

من جانبه أوضح الفهد أن أساليب الاحتيال تطورت من الجرائم المصرفية التقليدية إلى هجمات إلكترونية أكثر تعقيداً، تعتمد على الروابط المزيفة والاتصالات المشبوهة، داعياً إلى الحذر من هذه المحاولات والتأكد من استخدام المواقع والتطبيقات الآمنة، وضرورة تفعيل إشعارات المعاملات البنكية لمراقبة أي نشاط غير اعتيادي في الحسابات.

وأشار إلى أن المحتالين يستهدفون جميع الفئات من العملاء بشكل أكبر خلال المناسبات والعروض الترويجية والعطلات، معتمدين على إقبال بعضهم على الخصومات، مشدداً على ضرورة مراجعة تفاصيل المشتريات بدقة وإبلاغ البنك فوراً عن أي عملية غير اعتيادية، وهو ما يساعد على التدخل السريع والحد من الخسائر المحتملة، لاسيما

وأن بعض عمليات الاحتيال تبدأ بمبالغ صغيرة قد لا يلتفت إليها العميل في البداية.

كما حذر الفهد من استخدام شبكات Wi-Fi العامة أثناء السفر، وأجهزة الصراف الآلي غير الموثوقة، ودعا إلى عدم مشاركة البيانات البنكية أو رموز التحقق (OTP) مع أي جهة، مؤكداً أن البنك لا يطلب هذه المعلومات أبداً.

وأكد أن بنك بوبيان يضع أولوية متساوية بين تسريع الخدمات المصرفية وحماية خصوصية وأمن العملاء، مشيراً إلى أن جهود البنك لا تقتصر على التحذير من الاحتيال فحسب، بل تشمل تعريف العملاء بحقوقهم ومسؤولياتهم، بما في ذلك الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك ضمن التزام البنك بمسؤوليته المجتمعية.

مع عرض حصري

Ooredoo الكويت تكشف عن الجهاز الذكي الجديد كلياً HONOR Magic V5



السيليكون والكربون لضمان طاقة تدوم طويلاً

● Gemini AI لأداء أذكى وتجربة ذكاء اصطناعي سلسلة

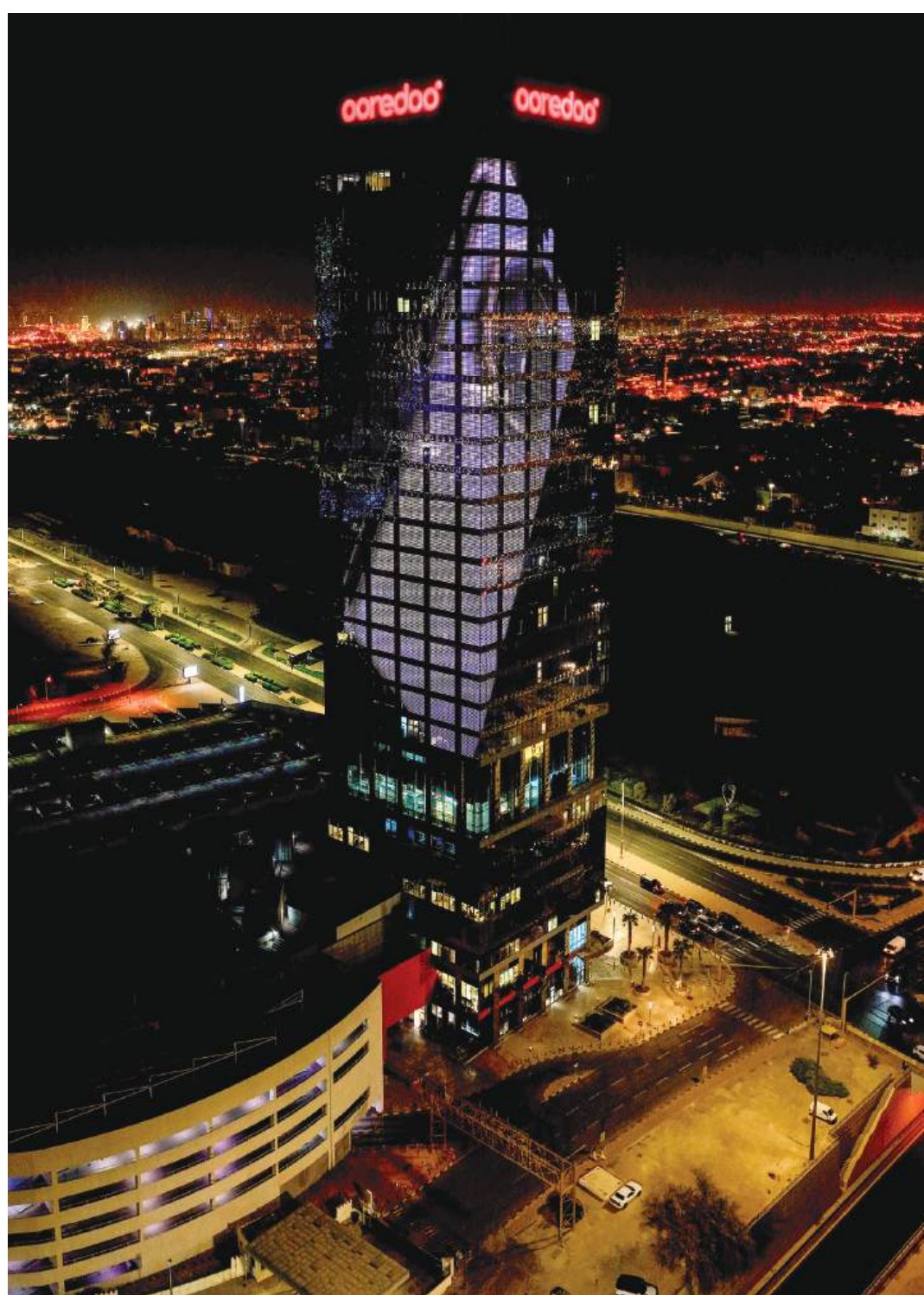
● شاشة HDR فائقة السطوع مع وضوح وتباين مذهلين

● نظام كاميرا HONOR Falcon للتصوير الفوتوغرافي والفيديو الاحترافي ومن خلال دمج أحدث ابتكارات HONOR-OR ضمن عروضها، تبرهن Ooredoo الكويت على أنها ليست مجرد مزود لخدمات الاتصالات، بل منصة متكاملة للابتكار والتجديد المستمر. ويجسد هذا التوجه التزام الشركة بتقديم أحدث الحلول والتقنيات العالمية المصممة خصيصاً لمواكبة أسلوب حياة عملائها وتلبية تطلعاتهم نحو تجربة رقمية أكثر تطوراً وشمولية.

ويعكس التعاون بين Ooredoo الكويت وHONOR النمو المتسارع في اهتمام المستهلكين بالهواتف الذكية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والبطاريات عالية الكفاءة، والأجهزة القابلة للارتداء المتطورة. ومن خلال هذا الإطلاق، تؤكد Ooredoo حرصها على إبقاء الكويت في صدارة المشهد التقني العالمي، وتعزيز دورها كمحفز رئيسي لعملية التحول الرقمي على مستوى الدولة.

وتتوفر التشكيلة الكاملة من أجهزة HONOR الجديدة، بما في ذلك Magic6 Pro وHONOR 200 Pro وHONOR X9b وHONOR 200 Lite إلى جانب HONOR-OR Watch GS4 وHONOR Band 9، عبر متاجر Ooredoo الكويت ومنصتها الإلكترونية، مصحوبة بعروض حصرية تجمع بين قوة شبكة الجيل الخامس المتقدمة من Ooredoo وأحدث ابتكارات HONOR.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة أي من فروع Ooredoo، أو تصفح الموقع الرسمي www.ooredoo.com.kw، أو التواصل مع خدمة العملاء للاطلاع على عروض HONOR Magic V5 الجديدة.



أبرز ما تميز به حفل الإطلاق، حيث يتاح للعملاء بسعر شهري يبدأ من 32 ديناراً كويتي فقط، يشمل 100 جيجابايت من البيانات، إلى جانب دقائق محلية غير محدودة، إضافة إلى أجهزة وإكسسوارات مجانية. كما توفر الشركة خطط تقسيط مرنة تبدأ من 16 ديناراً كويتي شهرياً، مما يجعل أحدث تقنيات الهواتف الذكية الفاخرة في متناول الجميع، جامعة بين القيمة وسهولة الاقتناء.

أبرز ميزات HONOR Magic V5

- تصميم قابل للطي فائق النحافة (8.8 ملم) يجمع بين الأناقة والراحة
- بطارية بسعة 5820 مللي أمبير من

ولم تعد الهواتف الذكية والأجهزة القابلة للارتداء اليوم مجرد وسيلة للتواصل، بل أصبحت رفيقاً أساسياً في التصوير والترفيه واللياقة البدنية والإنتاجية. وتبرز في هذا السياق مزايا مبتكرة مثل نظام الكاميرا HONOR Falcon وعمر البطارية الطويل، ما يجعل هذه الأجهزة مزيجاً مثالياً بين الأداء العالي والراحة، ويعكس استجابة العلامة لاحتياجات الحياة الرقمية المتكاملة.

عرض حصري من Ooredoo على جهاز HONOR Magic V5

وقدمت Ooredoo الكويت عرضاً حصرياً على جهاز HONOR Magic V5 ليكون

في خطوة تعكس ريادتها الرقمية في السوق الكويتي، أعلنت شركة Ooredoo الكويت عن الإطلاق الرسمي للجهاز الذكي الجديد كلياً HONOR Magic V5، والذي أصبح متاحاً عبر فروعها وقنواتها الإلكترونية. ويؤكد هذا الإطلاق التزام الشركة بتمكين عملائها من الاستفادة من أحدث التقنيات، انسجاماً مع شعارها: "طور عالمك".

وشهدت فعالية الإطلاق، التي احتضنها البرج الرئيسي لشركة Ooredoo، حضور نخبة من العملاء الأوفياء وعشاق التكنولوجيا، حيث استمتعوا بألمعية مميزة تخللتها عروض موسيقية حيّة وأنشطة تفاعلية متنوعة، إلى جانب فرصة فريدة لتجربة أحدث أجهزة HONOR-OR مباشرة.

ولم يقتصر الاحتفال على الإعلان عن وصول الجهاز الجديد كلياً، بل امتد ليبرز المزايا الإضافية والوظائف المتطورة التي يقدمها، والتي من شأنها الارتقاء بتجربة الحياة اليومية في عالم متصل بالكامل.

أجهزة متطورة تناسب جميع أنماط الحياة

تضم التشكيلة الجديدة التي توفرها Ooredoo الكويت من أجهزة HONOR، مجموعة من أحدث ابتكاراتها، تشمل HONOR Magic V5، HONOR Mag-ic6 Pro، HONOR 200 Pro وHONOR-OR 200 Lite، التي تجمع بين تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، الشاشات المطوّرة، البطاريات عالية الأداء، إلى جانب التصميمات الأنيقة والعصرية.

أما في فئة الأجهزة الذكية القابلة للارتداء، فتتوفر HONOR Watch GS4 وHONOR Band 9، لتقدّم تجربة شاملة في مجال الصحة والعافية، تلبي تطلعات عشاق التكنولوجيا والمستخدمين الساعين إلى أسلوب حياة أكثر ذكاءً واتصالاً.

هل ما زالت التصنيفات الائتمانية فعّالة؟



شن العديد من المستثمرين في أسواق الدين العالمية سلسلة انتقادات لأداء وكالات التصنيف الائتماني، بما في ذلك «موديز» و«ستاندرد آند بورز» و«فيتش»، لإخفاقها في تقييم المخاطر الائتمانية. لكن العديد من المحللين يشيرون إلى أن البيانات التاريخية تظهر أن هذه الوكالات ما زالت تؤدي دورًا فعالاً في تقييم المخاطر الائتمانية، رغم بعض الهفوات الشهيرة.

انتقادات

تمنح وكالات التصنيف الشركات والأوراق المالية درجات تعكس احتمالية التعثر في السداد، بدءًا من التصنيف المرتفع (AAA) الذي يشير إلى أقل المخاطر، وصولاً إلى (CCC) الذي يعني أن احتمالية التعثر مرتفعة. ورغم الانتقادات التي تتعلق بتضارب المصالح نتيجة أن المصدرين هم من يدفعون مقابل التصنيف، لم تثبت الأدلة وجود تحيز مباشر في تصنيفات السندات. واحدة من أبرز القضايا التي استخدمت ضد وكالات التصنيف كانت انهيار «إنرون» عام 2001، حيث حافظت الشركة على تصنيف استثماري قبل إعلان إفلاسها. إلا أن السبب الرئيسي كان التلاعب في البيانات المالية للشركة وليس قصورًا في آليات التقييم. كما يُتهم النظام بكونه «مرتبطًا بالماضي» لاعتماده على البيانات المالية التاريخية، غير أن الوكالات تؤكد أنها تدمج التوقعات المستقبلية في تقييماتها، مثلها مثل محلي الأسواق.

صحيح أن تقييمات الأوراق المدعومة بالرهن العقاري قبل الأزمة المالية العالمية 2007-2009 كشفت عن ثغرات كبيرة، لكن هذه الانتقادات لا تنطبق على تصنيفات السندات الشركاتية.

يأتي جزء كبير من الانتقادات من بنوك الاستثمار ومديري صناديق السندات. فبنوك الاستثمار تسعى

لخفض عوائد السندات لجذب الشركات لإصدار المزيد منها، بينما يحاول بعض مديري الصناديق إظهار أن استثماراتهم في الأوراق المالية ذات التصنيف المنخفض هي فرص «مغفول عنها» أو «غير مقدرة» يمكن أن تحقق عوائد أعلى.

لكن المخاطرة الحالية أكبر، إذ انخفض الفارق بين السندات من الدرجة الاستثمارية المنخفضة (BBB) وتلك من الدرجة غير الاستثمارية الأعلى (BB) من متوسط 143 نقطة أساس خلال الفترة 1997-2024 إلى نحو 50 نقطة فقط الأسبوع الماضي، وفقًا لمؤشرات ICE.

سجل طويل الأمد تظهر بيانات «موديز» على مدى 40 عامًا أن معدلات التعثر ترتفع بشكل واضح مع كل تراجع في التصنيف، حيث تقفز النسبة من نحو 1.4 % في السندات الاستثمارية إلى حوالي 8 % عند الانتقال إلى السندات مرتفعة المخاطر. وهذا يعكس أن التصنيفات ما زالت أداة موثوقة لتقدير المخاطر، حتى لو لم تكن كافية وحدها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

ويرى محللون أن من دون هذه التصنيفات، سيصعب على المستثمرين قياس العلاقة بين المخاطر والعوائد، وستبدو التحليلات أقرب إلى «مطاردة وهمية». ولهذا، تشكل وكالات التصنيف ركيزة أساسية في سوق أدوات الدين، رغم الضغوط والانتقادات.

لخفض عوائد السندات لجذب الشركات لإصدار المزيد منها، بينما يحاول بعض مديري الصناديق إظهار أن استثماراتهم في الأوراق المالية ذات التصنيف المنخفض هي فرص «مغفول عنها» أو «غير مقدرة» يمكن أن تحقق عوائد أعلى.

لكن المخاطرة الحالية أكبر، إذ انخفض الفارق بين السندات من الدرجة الاستثمارية المنخفضة (BBB) وتلك من الدرجة غير الاستثمارية الأعلى (BB) من متوسط 143 نقطة أساس خلال الفترة 1997-2024 إلى نحو 50 نقطة فقط الأسبوع الماضي، وفقًا لمؤشرات ICE.

سجل طويل الأمد تظهر بيانات «موديز» على مدى 40 عامًا أن معدلات

بكين تتحرك لتنظيم سياسات التسعير الرقمية

قواعد مشددة على المنصات الإلكترونية



أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين اليوم السبت، عن مسودة قواعد جديدة تهدف إلى تعزيز ممارسات التسعير في منصات الإنترنت، وذلك في إطار مساعي بكين لضمان منافسة أكثر عدلاً وشفافية في الاقتصاد الرقمي. وذكرت صحيفة «تشاينا ديلي» أن المسودة تسعى إلى معالجة الثغرات في سياسات التسعير عبر الإنترنت، خصوصاً فيما يتعلق بعرض الأسعار والتسعير القائم على البيانات الضخمة والعروض الترويجية الديناميكية، وهي قضايا أثارت جدلاً واهتماماً واسعاً لدى المستهلكين، وفقاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وبحسب المقترح، سيحظر على منصات الإنترنت فرض قيود غير عادلة على أسعار التجار، مثل خفض حركة المرور إلى متاجرهم أو إزالة منتجاتهم بشكل تعسفي، كما ستلزم المنصات بإتباع معايير أكثر صرامة في وضع الأسعار وزيادة الشفافية

في الأنشطة الترويجية والدعم المالي، إضافة إلى ممارسات الترتيب والفرز. ونقلت الصحيفة، عن اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح قولها إن «اقتصاد المنصات يضم العديد من المشغلين الذين تؤثر سلوكياتهم في التسعير بشكل مباشر على المستهلكين، وإن تحسين هذه القواعد سيساعد على ضمان منافسة عادلة ومنضبطة».

في الأنشطة الترويجية والدعم المالي، إضافة إلى ممارسات الترتيب والفرز. ونقلت الصحيفة، عن اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح قولها إن «اقتصاد المنصات يضم العديد من المشغلين الذين تؤثر سلوكياتهم في التسعير بشكل مباشر على المستهلكين، وإن تحسين هذه القواعد سيساعد على ضمان منافسة عادلة ومنضبطة».

الحكومة الأمريكية

تحصل على 10%

من أسهم «إنتل»

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن شركة «إنتل» وافقت على منح الحكومة الأمريكية حصة قدرها 10 % من أسهمها، في خطوة غير مسبوقة بقطاع التكنولوجيا الأمريكي.

وأوضح ترامب، في تصريحات من البيت الأبيض، أن الاتفاق سيُعلن رسمياً يوم الجمعة، لافتاً إلى أنه اقترح الفكرة على الرئيس التنفيذي للشركة لي-بو تان خلال لقائهما مطلع الشهر الجاري. وأضاف: «لقد وافقوا على ذلك، وأعتقد أنه اتفاق رائع بالنسبة لهم وللولايات المتحدة»، مؤكداً أن الهدف هو إحياء الشركة التي «تأخرت عن منافسيها» في صناعة الرقائق.

وفقاً بوكالة «بلومبرج»، فإن المحادثات تركزت على تحويل المنح المقررة بموجب قانون الرقائق والعلوم إلى حصص ملكية، بما يمنح الحكومة الأمريكية منفعة مباشرة من التمويل بدلاً من الاكتفاء بالدعم المالي.

ويمثل الاتفاق تدخلاً غير مسبوق في شركة أميركية كبرى، في وقت قفز فيه سهم «إنتل» بأكثر من 6 % وسط توقعات بأن تسهم الصفقة في إنعاش الشركة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن سياسة ترامب الاقتصادية الجديدة في ولايته الثانية، والتي تركز على تعزيز التصنيع المحلي وضمان الهيمنة الأمريكية في القطاعات الحيوية، خاصة تكنولوجيا الرقائق.

بنك قطر الوطني: ارتفاع التعريفات الجمركية سيحد من نمو الاقتصاد الأمريكي



كبير، ويتراوح بين 0.4 و 2 نقطة مئوية كزيادة في التضخم الكلي مشيرا إلى أنه حتى في السيناريوهات الأكثر تفاؤلا، تمثل هذه الزيادة تكلفة كبيرة على الأسر، مما يقلص قدرتها الشرائية ويؤثر سلبا على الاستهلاك العام والنمو الاقتصادي.

وعلى صعيد الإنتاج، تؤدي التعريفات الجمركية المرتفعة إلى زيادة تكاليف المدخلات وتعطيل سلاسل التوريد، مما يضعف القدرة التنافسية ويحد من الاستثمارات فضلا عن مفاقمة عدم اليقين السياسي وارتفاع التكاليف الناتج عن التعريفات في تقليص حجم الاستثمارات، خاصة في قطاع التصنيع.

ولفت إلى أنه نتيجة لهذه التعريفات المرتفعة، شهدت توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي لهذا العام تراجعاً حاداً، حيث انخفض الإجماع إلى 1.5 بالمئة، مقارنة بنسبة 2.2 % قبل "يوم التحرير" إذ يعد هذا التراجع مؤشراً واضحاً على التأثير السلبي للتعريفات الجمركية الجديدة على آفاق النمو الاقتصادي.

وأوضح التقرير أن التعريفات الجمركية تمثل نوعاً من الضرائب على الواردات، وتعمل كأداة لتوليد إيرادات للحكومة الفيدرالية، مما يسهم في تقليل العجز المالي.

وأشار إلى أنه وفقاً لأكثر التقديرات تفاؤلاً بشأن الأثر المالي، يمكن للتعريفات الجمركية الجديدة المفروضة حتى الآن أن تحقق إيرادات تصل إلى 2.3 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2026 إلى 2035.

واعتبر التقرير أنه على الرغم من أن ذلك يشكل زيادة كبيرة في موارد الحكومة، فإن التأثير السلبي للتعريفات على الاقتصاد قد يقلص مصادر الإيرادات المالية الأخرى فيما أن استمرار هذه التعريفات بعد نهاية ولاية الرئيس ترامب يبقى أمراً غير مؤكد.

وخلص التقرير إلى أن ارتفاع التعريفات الجمركية يشكل رياحاً معاكسة قوية لتوقعات نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص إنفاق الأسر، ويؤثر عدم اليقين وتزايد التكاليف سلباً على الإنتاج والاستثمار.

مرحلة من تزايد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

وأشار إلى أنه في محاولة لاحتواء التصعيد، سارعت الدول إلى تقديم حزم من العروض الشاملة بهدف تخفيف قرارات الرئيس ترامب التجارية حيث لم تقتصر شروط المفاوضات الثنائية على التعريفات الجمركية فحسب، بل امتدت لتشمل تعهدات استثمارية موجهة نحو اقتصاد أمريكا الشمالية، إضافة إلى التزامات بشراء مباشر للسلع الأمريكية، بدءاً من المنتجات الزراعية ووصولاً إلى صادرات الطاقة.

وأوضح التقرير أن انعقاد الجولات الأولى من المفاوضات ساهم في تخفيف حالة عدم اليقين واستبعاد السيناريوهات الأسوأ حيث تم التوصل إلى صفقات مع المملكة المتحدة واليابان واندونيسيا وفيتنام والفلبين والاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى تخفيف الآثار المحتملة على باقي الدول في ظل تشكل "عالم جديد يتسم بارتفاع التعريفات الجمركية".

ويعد معدل التعريفات الجمركية الفعلية (ETR) مقياساً هاماً للعبء المفروض على واردات الدولة، إذ يقيس متوسط معدل التعريفات الجمركية مقارنة بقيمة السلع المستوردة.

وتشير أحدث التقديرات إلى أن المتوسط الإجمالي لهذا المعدل يبلغ 18.2 %، وهو أعلى مستوى له منذ ذروته التي بلغت 19.8 % في عام 1933، حينما تم تطبيق سياسات حمائية صارمة.

ويرى التقرير أن هذا المستوى من التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة، إلى جانب التعريفات المقابلة التي قد تفرضها دول أخرى، يشكل رياحاً معاكسة قوية لتوقعات النمو الاقتصادي الأمريكي مبيناً أن أبرز الآثار الرئيسية لهذه التعريفات الجديدة تتمثل في ارتفاع التكاليف التي تتحملها الأسر والشركات.

وأضاف أن انتقال تأثير التعريفات الجمركية إلى الأسعار النهائية لا يكون عادة كاملاً، حيث يتم امتصاص جزء من الزيادة في التكاليف من خلال تخفيض هوامش الربح لدى المستوردين الأمريكيين والمنتجين الأجانب ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن التأثير النهائي على الأسعار

توقع بنك قطر الوطني QNB أن يشكل ارتفاع التعريفات الجمركية رياحاً معاكسة كبيرة لتوقعات نمو الاقتصاد الأمريكي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص إنفاق الأسر، كما يؤثر عدم اليقين وتزايد التكاليف سلباً على الإنتاج والاستثمار.

وأشار البنك في تقريره الأسبوعي الذي جاء بعنوان "كيف سيتأقلم الاقتصاد الأمريكي مع الأوضاع التجارية الجديدة؟" إلى أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تبنت الاقتصادات الأكثر تقدماً تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي باعتبارهما ركيزتين للازدهار والسلام العالميين.

وأوضح في هذا الصدد أنه تم خلال تلك الفترة تخفيض التعريفات الجمركية العالمية تدريجياً وتم تفكيك الحواجز التجارية، وذلك بفضل قواعد وآليات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ولاحقاً منظمة التجارة العالمية مما أسهم في تعزيز التجارة الدولية من خلال اندماج الاقتصادات الشيوعية السابقة في الأسواق العالمية، وانتشار الاتفاقيات متعددة الأطراف، والانفتاح الاقتصادي للصين.

ورأى أن هذه التطورات ساعدت في دفع التجارة إلى مستويات قياسية حيث بلغ مجموع صادرات جميع البلدان إلى ذروته في عام 2008، عند 24 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلا أن هذا التوسع السريع في تدفقات التجارة توقف فجأة مع الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى دخول الاقتصادات الكبرى في حالة ركود، وانخفاض حاد في طلب المستهلكين والشركات على السلع.

وذكر أن معدلات نمو التجارة تقلبت بشكل حاد في السنوات التالية، وسط تزايد التدابير الحمائية، والاستقطاب الجيوسياسي.

وتابع التقرير أنه في مطلع أبريل من العام الجاري، وفيما أصبح يعرف بـ "يوم التحرير"، كشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن حزمة شاملة من التعريفات الجمركية التي طالت معظم بلدان العالم، مشيراً إلى أن هذا القرار غير المسبوق شكل نقطة تحول، حيث وضع الولايات المتحدة في قلب صدمة تجارية عالمية كبرى، وأطلق

الرئيس السابق للبنك الدولي ديفيد مالibas أساليب الفيدرالي عفا عليها الزمن ويجب خفض الفائدة 0.5 %

التقارير، أن «الاحتياطي الفيدرالي يحتاج إلى خفض نصف نقطة مئوية في سبتمبر وإصلاحات أساسية، لكن المجتمع الاقتصادي سيقاوم التغيير».

وأوضح الرئيس السابق للبنك الدولي «يتمسك الاحتياطي الفيدرالي بنماذج قديمة مُعادية للنمو تُعاقب مكاسب الأجور وسلاسل التوريد والقدرة على تحمل التكاليف، ويُقيّم نموذج الاحتياطي الفيدرالي الصادر في 18 يونيو الناتج المحلي الإجمالي المُحتمل بنسبة 1.85 % فقط سنوياً». وقال مالibas «يرى الاحتياطي الفيدرالي أن أسعار الفائدة المرتفعة مناسبة للحفاظ على انخفاض معدلات النمو، وهذا يضر بقروض الشركات الصغيرة ويضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة، هذه فرصة ذهبية لإجراء تغييرات جذرية في الاحتياطي الفيدرالي من شأنها تعزيز سلسلة التوريد».

وأضاف مالibas «الطريق إلى الأمام يتمثل في ترسيخ سياسة الاحتياطي الفيدرالي على بيانات مستقبلية قائمة على السوق، مع خفض أسعار الفائدة وتقليص حجم الاحتياطي الفيدرالي وحماية الدولار»، مشدداً «هذا هو الأساس لنمو أسرع ومصانع أقوى وأميركا أكثر ازدهاراً».



هاجم الرئيس السابق للبنك الدولي ديفيد مالibas سياسات الاحتياطي الفيدرالي، واصفاً أساليب البنك المركزي الأميركي بأنها قد عفا عليها الزمان، مطالباً البنك بالتحرك لخفض الفائدة ودعم الدولار.

وقال الرئيس السابق للبنك الدولي في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس -تويتر سابقاً- «مرة أخرى يتصرف الاحتياطي الفيدرالي بحذر وهو ما يُشير إلى تأخره، وباستخدام نماذج من القرن الماضي مثل: الاعتماد على البيانات ومنحنى فيليبس ومقايضة معدل نبرو، وعدم دفاعه عن الدولار». وأضاف مالibas «أميركا بحاجة إلى إصلاحات داعمة للنمو وتخفيضات حاسمة في أسعار الفائدة لإعادة بناء سلاسل التوريد».

وتابع مالibas في عدد من المنشورات «الرئيس ترامب مُحق في انتقاد الاحتياطي الفيدرالي، إذ لا تزال أسعار الفائدة مرتفعة بشكل غير ضروري، والبنك المركزي يُبذر الأموال على تجدييدات مُبالغ فيها بدلاً من إصلاح نماذجهِ المُعطلة».

ويرى الرئيس السابق للبنك الدولي، الذي ظهر اسمه بين المرشحين لخلافة جيروم باؤل على رأس أقوى بنك مركزي في العالم في بعض

تركيا تنهي خطة حماية الودائع من تآكل الليرة بعد تكلفة 60 مليار دولار



تقلص حجم الودائع

تراجع حجم الودائع المشمولة بالخطة من نزوة بلغت 140 مليار دولار إلى نحو 11 مليار دولار فقط حالياً.. ويأتي القرار ضمن خطوات الحكومة للتخلي عن السياسات الاقتصادية غير التقليدية التي أدت إلى أزمة الليرة قبل سنوات، بعدما كانت أنقرة قد أشارت سابقاً إلى نيتها إنهاء البرنامج بحلول نهاية 2025.

وقد أبقى المركزي التركي في 14 أغسطس 2025 على توقعاته لمعدل التضخم في نهاية 2025 عند 24 % دون تغيير عن تقريره الفصلي السابق، لكنه رفع تقديرات نهاية 2026 إلى 16 % مقارنة بـ 12 % سابقاً، كما عدّل توقعات 2027 إلى 9 % بدلاً من 8 %.

جاءت هذه الأرقام على لسان المحافظ فاتح كارهان خلال عرض التقرير الفصلي للتضخم في إسطنبول.

أعلن البنك المركزي التركي إنهاء فتح وتجديد الحسابات المرتبطة بخطة حماية الودائع من تقلبات سعر الصرف ابتداء من 23 أغسطس، مع استمرار الحسابات المفتوحة قبل هذا التاريخ حتى موعد استحقاقها.

وأكد البنك أنه بعد إنهاء الخطة قام بمراجعة لوائحهِ المتعلقة باحتياطات البنوك، بما يشمل قواعد العمولات وآليات العوائد على هذه الحسابات.

خلفية عن الخطة

أطلقت السلطات التركية الخطة في أواخر عام 2021 لتمكين الأفراد والشركات من إيداع الليرة في حسابات خاصة محمية من خسائر سعر الصرف، وذلك عقب أزمة هبوط العملة.

تكلفة ضخمة للاقتصاد

قدّرت التكلفة الإجمالية للخطة بنحو 60 مليار دولار، في تلك الفترة فقدت الليرة 44 % من قيمتها أمام الدولار في 2021، و 29 % في 2022، و 37 % في 2023، و 16 % في العام الماضي.

مراجعة فوتسي راسل النصف سنوية.. تغييرات بمؤشرات

السعودية والإمارات والكويت وقطر

أعلنت مؤسسة فوتسي راسل (FTSE Russell) نتائج المراجعة نصف السنوية لمؤشراتها العالمية، والتي شملت انضمام وترقية عدد من الشركات الخليجية، إلى جانب خروج أو تخفيض تصنيف بعض الشركات.

وجاءت أبرز التغييرات حسب الأسواق كالتالي:

السعودية

شهدت المراجعة تخفيض تصنيف شركة بوبا العربية من قائمة الشركات الكبيرة إلى المتوسطة.

بينما انضمت أربع شركات إلى قائمة الشركات المتوسطة والمؤشر القياسي العالمي، وهي: جبل عمر للتطوير، مكة للإنشاء، طيبة للاستثمار، ومسار.

الإمارات

انضمت شركة أدنوك للغاز إلى قائمة الشركات الكبيرة والمؤشر القياسي العالمي، بينما انضمت شركة Presight إلى قائمة الشركات المتوسطة والمؤشر القياسي العالمي.

وفي المقابل، خرجت شركة برجيل من قائمة الشركات المتوسطة.

الكويت

تم ترقية بنك وربة من قائمة الشركات الصغيرة إلى الشركات المتوسطة.

قطر

شهدت المراجعة انضمام شركة الاستثمار القابضة إلى قائمة الشركات المتوسطة والمؤشر القياسي العالمي.

وتأتي هذه المراجعة في إطار تحديث فوتسي راسل لمؤشراتها لضمان انعكاس الوضع الحقيقي للأسواق والشركات المدرجة فيها، وتعزيز الشفافية والموثوقية للمستثمرين العالميين.

تراجع تقلبات بتكوين يدفع المتداولين المخاطرين للبحث عن بدائل «إيثريوم» تختبر المراحل الأولى من التبني المؤسسي وأصبحت المفضلة للباحثين عن تقلبات أكثر حدة



تظهر «بتكوين»، التي كانت بمثابة الطفل المشاكس في عالم المال، حالياً مؤشرات على النضج مع تراجع تقلباتها الحادة، وأصبح المتداولون المضاربون يبحثون عن ساحة جديدة للمضاربة.

باتت أكبر عملة مشفرة في العالم تتصرف بشكل أشبه بأسهم الشركات الكبرى، مع تدفق مستثمري "وول ستريت" الذين يتبعون استراتيجية الشراء والاحتفاظ، وتراجعت التقلبات السنوية إلى 38 %، وهي نسبة لم يكن ليصدقها أحد سابقاً، في حين كانت النسب تقترب من 200 % قبل أكثر من عقد.

كما أصبحت الآن قابلة للمقارنة مع شركات مثل "ستاربكس" أو "غولدمان ساكس"، وفقاً لشركة "بايت تري أسيت مانجمنت" (Bytetre Asset Management).

اتجاه أكبر نحو "إيثريوم" المتقلبة

يتجه المستثمرون الساعون وراء تقلبات الأسعار بدلاً من ذلك نحو العملة المنافسة «إيثريوم»، ثاني أكبر عملة مشفرة. ففي عدة أيام تداول من الشهر الجاري، تساوت أو تجاوزت أحجام تداول الصناديق المتداولة لـ «إيثريوم» نظيرتها الخاصة بـ «بتكوين»، وذلك عقب موجة شراء محمومة من الشركات.

وبات صندوق "بلاك روك" المتداول لـ «إيثريوم»، الذي أطلق فقط في أبريل، يشغل بالفعل ما قيمته 5.5 مليار دولار من مراكز الخيارات المفتوحة، أي ما يعادل نحو 40 % من حجم مراكز «إيثريوم» على منصة المشتقات المشفرة "ديربيت" (Deribit).

هذا المشهد يعكس نمطاً مألوفاً من التدوير (خروج الأموال من أصل إلى آخر). إذ ينظر إلى «بتكوين» بشكل متزايد على أنها أصل يُحتفظ به على المدى الطويل، بينما لا تزال «إيثر» في مراحلها الأولى من التبني المؤسسي، وأصبحت الأصل المفضل للمتداولين الباحثين عن تقلبات أكثر حدة.

بتكوين تتحول لمرساة استقرار في سوق الكريبتو حتى الآن في أغسطس، ضخ المستثمرون 2.5 مليار دولار في الصناديق المتداولة لـ «إيثريوم»، مقارنة بتدفقات خارجة صافية بلغت 1.3 مليار دولار من منتجات «بتكوين».

ويقوم بعض المتداولين حالياً باتخاذ مراكز استثمارية تحسباً لانعكاس محتمل. ويتوقع آرثر عزيزوف من "بي 2 فننتشرز" (B2 Ventures) أن تتحرك «إيثريوم» في نطاق يتراوح بين 3900 و4400 دولار، لكنه يحذر من أن هبوطها إلى مستويات منخفضة عند مستوى 3 آلاف دولار ممكن إذا بدأ إغلاق الرهانات المعتمدة على الرافعة المالية. تداولت «إيثريوم» عند 4280 دولاراً يوم الجمعة.

صعود لا يشمل كافة العملات المشفرة

قال جيف دورمان، الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة إدارة الأصول الرقمية «أركا» (Arca): «موجة الصعود تلك لا تشمل الجميع»، مشيراً إلى أن معظم نشاط التداول مؤخراً يتركز في «بتكوين» و«إيثر».

مع ذلك، تختلف الدوافع، وعلق فيفيك رامن، مؤسس شركة الأبحاث «إيثريالايذ» (Etherealize) قائلاً: «بالنسبة لعدد من المتداولين، فإن رهان بتكوين بات مستنفداً بالفعل»، مضيفاً: «لا تزال إيثريوم تبدو غير مملوكة بقدر كافٍ، وأكثر تقلباً وتفاعلاً».

لم تشهد العملاتان تغييراً يذكر يوم الجمعة، مع متابعة المتداولين في الأسواق المالية خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول خلال ندوة جاكسون هول.

مصرف قطر الإسلامي يحصل على تمويل مربحة مشترك بقيمة مليار دولار

"يعد دليلاً على قوة الاقتصاد القطري، ومثانة المركز المالي للمصرف".

مصرف قطر الإسلامي

يأتي مصرف قطر الدولي الإسلامي في المركز 15 ضمن قائمة فوربس لأكثر 30 بنكاً في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام 2025، وفقاً لقيمة سوقية بلغت 13.4 مليار دولار.

وهو بنك إسلامي تابع للقطاع الخاص، ويقدم خدماته في قطر عبر 21 فرعاً، وفرع واحد في السودان.

أصدر البنك صكوكاً لأجل خمس سنوات بقيمة 750 مليون دولار في سبتمبر 2024، وفي أبريل 2025، عقد المصرف شراكة مع شركة Visa لإطلاق خدمة Visa+ لتسهيل التحويلات المالية الدولية لعملائه حاملي بطاقات Visa في دول الخليج.

وتعد قطر القابضة، الذراع الاستثمارية لجهاز قطر للاستثمار، أكبر المساهمين في المصرف بحصة 16.67 % في يوليو 2025.



روز فولبرايت ووايت أند كايس كمستشارين قانونيين قال الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف، باسل جمال، إن التمويل المشترك حظي باهتمام كبير من بنوك عالمية وإقليمية، مما سمح للمصرف بتوسيع قاعدة مستثمريه وبناء علاقات قيمة وطويلة الأمد.

وذكر أن الطلب القوي رغم ظروف السوق العالمية الصعبة

حصل مصرف قطر الإسلامي على تمويل مربحة مشترك بقيمة مليار دولار لأجل ثلاث سنوات، بعد أن تمت تغطيته بأكثر من ضعفي الحجم المطروح، ما دفع إلى رفعه من 600 مليون دولار عند الإطلاق.

والمربحة هي صيغة تمويل إسلامي يحصل من خلالها البنك على السيولة عبر شراء أصول أو سلع ثم إعادة بيعها بهامش ربح متفق عليه، مما يوفر بديلاً متوافقاً مع الشريعة عن القروض التقليدية بالفائدة.

مشاركة 15 بنكاً في الصفقة

أوضح المصرف القطري، أن الصفقة حظيت بدعم من مجموعة من البنوك الإقليمية والآسيوية والدولية، مع مشاركة من 15 مؤسسة مالية، ما أسفر عن تغطية بفائض كبير وتوزيع جغرافي، الأمر الذي أدى إلى رفع حجم الصفقة. وأشار إلى أن عملية التمويل المشترك تمت بقيادة بنك HSBC Middle East، وبنك SMBC، وستاندرد تشارترد كمنسقين مشتركين ومديري سجلات، فيما تولى بنك HSBC السعودية دور وكيل التسهيلات البنكية، إلى جانب عمل شركتي نورتن

إقبال غير مسبوق للشركات المدرجة على إضافة العملات المشفرة ضمن ميزانياتها



تشهد الأسواق المالية العالمية موجة غير مسبوقة من إقبال الشركات المدرجة على إضافة العملات المشفرة إلى ميزانياتها العمومية، في خطوة تبرّر رسميًا بأنها تهدف إلى تنويع الأصول وتقليل المخاطر في مواجهة التضخم، فضلاً عن جذب مستثمرين جدد يبحثون عن عوائد سريعة ومختلفة.

غير أن الهدف غير المعلن – كما يرى كثير من المحللين – يكمن في سعي إدارات تلك الشركات إلى رفع أسعار أسهمها عبر الاستفادة من الزخم الإعلامي والاستثماري الذي تحققه أي إشارة إلى دخول مجال الكريبتو.

ففي الأشهر الأخيرة، لم يكن لزاماً على الشركات أن تشتري كميات ضخمة من البيتكوين أو الإثيريوم حتى تجني ثمار ذلك، بل يكفي مجرد الإعلان عن اعتماد استراتيجية جديدة تحت مسمى ”خزينة العملات الرقمية“ (Crypto Treasury) كي يقفز سعر سهمها في الأسواق ويُتداول بعلاوات إضافية. هذا التحول يعكس حجم التأثير النفسي والمضاربي الذي باتت تحمله العملات المشفرة في أذهان المستثمرين والمتابعين على حد سواء.

لكن المفاجأة أن المستفيد الأكبر من هذه الطفرة ليس بالضرورة الشركات نفسها، بل أولئك الذين يعملون في خلفية المشهد ويقدمون الأدوات والخدمات الأساسية لهذه الثورة المالية. فكما كان الحال في ”حمى الذهب“ التاريخية حيث ربح بائعو الفؤوس والمعدات أكثر من الباحثين عن الذهب أنفسهم، يتكرّر المشهد اليوم في سوق الكريبتو، إذ تتدفق المليارات نحو شركات الحفظ الأمني للأصول الرقمية، والوسطاء، ومديري الأصول، والبنوك الاستثمارية، الذين يقطعون رسوماً ضخمة على كل عملية شراء أو بيع أو تحويل أو تخزين.

جنون الخزائن المشفرة: من شركات صغيرة إلى صفقات بمليارات

خلال الأشهر الستة الماضية، وصل اندفاع الشركات نحو تكديس العملات المشفرة في خزائنها المالية إلى ما وصفه خبراء الصناعة بـ”الحمى“ التي سرعان ما تحولت إلى حالة عدوى معدية بين المؤسسات.

ويلخص الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Anchorage Digital، وهي بنك عملات رقمية مقره سان فرانسيسكو، ناثان مكولي، المشهد بقوله: ”الأمر بلغ ذروته وأصبح أشبه بانتشار وبائي في عالم المال“.

هذا البنك كان في قلب بعض الصفقات المثيرة للجدل، إذ تولى إدارة خزينة بيتكوين بقيمة ملياري دولار تعود لشركة ”ترامب ميديا“، إضافة إلى رصيد ضخّم آخر قدره 760 مليون دولار لشركة ”ناكاموتو هولدينغز“، وهي شركة تركز نشاطها على البيتكوين وأعلنت مؤخراً اندماجها عبر شركة استحواذ ذات غرض خاص مع شركة الرعاية الصحية الصغيرة والمدينة KindlyMD في مدينة سولت ليك.

وتجدر الإشارة إلى أن سهم KindlyMD كان لا يتجاوز دولارين قبل إعلان الاندماج في مايو، لكن بعد دخولها عالم العملات المشفرة تحت اسم جديد مستوحى من مؤسس بيتكوين الغامض ”ساتوشي ناكاموتو“، أصبحت تُتداول في بورصة ناسداك تحت الرمز NAKA بسعر 15 دولارًا

للسهم، لتصل قيمتها السوقية إلى 114 مليون دولار.

هذا التحول لا يقف عند حدود الشركات الصغيرة. فقبل عام واحد فقط، كانت مجموعة محدودة من الشركات تحتفظ بمجموعة بنحو 416 ألف بيتكوين. أما اليوم، فقد قفز الرقم بشكل مذهل إلى 950 ألف بيتكوين، تتوزع على أكثر من 152 شركة مدرجة، وتقدّر قيمتها السوقية بأكثر من 110

مليارات دولار، بحسب بيانات Bitcoin Treasuries.net. ويبقى اللاعب الأضخم بلا منازع هو الملياردير مايكل سايلور عبر شركته Strategy Inc، التي كانت في الأصل شركة برمجيات صغيرة تُعرف باسم MicroStrategy. سايلور حولها إلى نموذج يُحتذى به في عالم الخزائن المشفرة، مستنذاً إلى أدوات تمويل مبتكرة من السندات القابلة للتحويل إلى الأسهم، وصولاً إلى الأسهم الممتازة الدائمة ذات العائد المتغير.

ونتيجة لذلك تملك الشركة تملك اليوم بيتكوين بقيمة 73 مليار دولار، فيما تبلغ قيمتها السوقية 95 مليار دولار، أي بزيادة تعادل نحو 25 % فوق أصولها الرقمية نفسها. ولم تعد الشركات مقتصرة على البيتكوين وحده، بل امتدت شهية التقليد إلى أصول رقمية أخرى مثل إثيريوم وسولانا وغيرها. ووفقاً لشركة الاستشارات Architect Partners في وادي السيليكون، فقد جمعت الشركات أكثر من 98 مليار دولار هذا العام لشراء تلك الأصول، بينما تعهّدت 139 شركة إضافية منذ يونيو بضخ 59 مليار دولار أخرى.

آخر الأمثلة الصارخة جاء من شركة World Liberty Fi– nancial، وهي مؤسسة كريبتو مملوكة في معظمها لعائلة ترامب، حيث أعلنت عن إنشاء خزينة مشفرة بقيمة 1.5 مليار دولار تعتمد على عملتها الخاصة المسماة WLFI، وذلك بالإضافة إلى خزينة ”ترامب ميديا“ البالغة ملياري دولار من البيتكوين.

بنوك الاستثمار وحراس الأصول الرقمية

رغم أن الأثر الكلي لهذه الموجة الجديدة لا يزال صعب

القياس بدقة، كونها في مراحلها الأولى – بحسب إبيوت تشون من شركة الاستشارات Architect Partners – إلا أن المؤكد حتى الآن أن الحمى خلفت رسوما مالية ضخمة توزعت على مجموعة واسعة من اللاعبين في القطاع المالي. فالبنوك الاستثمارية التقليدية وشركات الوساطة وجدت في هذه الموجة فرصة ذهبية لإحياء إيراداتها. فإصدارات الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل – وهي أدوات تمويل تلجأ إليها الشركات لزيادة سيولتها – تولّد عموّلات ضخمة للمكّتبّين ومديري الطرّوحات. أسماء ثقيلة مثل مورغان ستانلي وباركليز كابيتال و-Moelis & Com pany و TD Securities تقف في الصف الأول لجني هذه العوائد.

على سبيل المثال، نفذت شركة Strategy Inc. في مارس الماضي إصداراً ضخماً بقيمة 722 مليون دولار، تضمن طرح 8.5 مليون سهم ممتاز. كما لعب مورغان ستانلي، ومعه نحو 12 مؤسسة مالية أخرى، دور الضامن والمكّتب، ليتقطعوا مجتمعين ما يقارب 10 ملايين دولار كرسوم. المثال الآخر تجسّد في شركة MARA Holdings، المتخصصة في تعدين العملات الرقمية والتي تحولت مؤخراً إلى شراء وتخزين البيتكوين، إذ أصدرت في يوليو سندات قابلة للتحويل بقيمة 950 مليون دولار. التقديرات تشير إلى أن مورغان ستانلي وغيره من البنوك جَنّوا ما لا يقل عن 10 ملايين دولار من العموّلات على هذه الصفقة وحدها.

لكن البنوك ليست وحدها من تحصد الأرباح. شركات حفظ الأصول الرقمية – أو ما يُعرف بالـ Qualified Custodians – صارت لاعباً أساسياً في هذه المعادلة، كونها الجهة التي تتولى حفظ العملات الرقمية وتأمينها نيابة عن الشركات. وقد نجحت شركة BitGo المخضرمة، ومقرها وادي السيليكون، خلال النصف الأول من 2025 في تجاوز حاجز 100 مليار دولار من الأصول تحت الحفظ، مدفوعة بازدهار سوق الكريبتو وطفرة الخزائن المؤسسية.

صناديق التحوط تخفض رهانات صعود النفط لأدنى مستوى في 17 عاماً

انحسار المضاربة على ارتفاع النفط خشية تجاوز المعروض حجم الطلب نهاية العام الجاري

بنهاية العام الجاري. وعزز نظرة المستثمرين التشاؤمية بحدوث هبوط في الأسعار أن المساعي الأميركية الأخيرة لدفع المحادثات لإنهاء الحرب في أوكرانيا قللت من احتمالية فرض عقوبات إضافية على خام روسيا، رغم غياب أي تقدم ملموس نحو الوصول لاتفاق وقف إطلاق النار فعلياً.

المراكز الاستثمارية الشرائية لمديري الأموال في خام غرب تكساس الوسيط انخفض بمقدار 19578 عقداً، ليصل إلى 29686 عقداً خلال الأسبوع المنتهي الثلاثاء الماضي، في أدنى مستوى منذ أكتوبر 2008. في ظل تراجع التوترات الجيوسياسية، تتوقع عدة وكالات دولية أن يتجاوز المعروض من النفط حجم الطلب

خفضت صناديق التحوط مراكزها الاستثمارية التي تراهن على صعود عقود النفط الخام إلى أدنى مستوياتها منذ نحو 17 عاماً، مع انحسار المخاطر المتعلقة بفرض عقوبات إضافية على الخام الروسي، ما أعاد المخاوف بشأن فائض المعروض العالمي إلى الواجهة. أظهرت بيانات لجنة تداول السلع المستقبلية أن صافي

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2025

على الإعلان عن هوامش الربحية بشكل متكرر ومستدام لم يلحق بها أي ضرر، ومستمرة بالكشف عن النسب، حتى لو كانت كبيرة ومرتفعة، ويلاحظ أن بعضها يتخطى هامش 12 %، ما يؤكد أن الإفصاح عن هوامش الربح والعوائد لا ضرر منها على الشركة، ولها فائدة ومنفعة كبيرة للمساهم.

مليون، لهما وقع مؤثر على سلوك وقرار المستثمرين، على العكس تماماً ما لو كشفت الشركة عن هامش الربح، فسيكون التفاعل والقرار في إطاره الطبيعي، وبالتالي تكون تلك الخطوة ساهمت في حماية المستثمر من الوقوع تحت تأثير معلومات غير واضحة. الأمر اللافت في ذلك الملف، هو أن الشركات التي تحرص

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان أغسطس 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "الإفصاح عن الأثر المالي للمناقصات"

في الوقت الذي تحرص فيه شركات على الكشف عن نسب وهوامش الربح، وشركات أخرى لا تعلن عن هوامش الربح استناداً إلى الاستثناء الذي يعفيها من الإفصاح الإلزامي عن العائد المتوقع.

ففي ظل وجود نموذجين، أفضلهما بالنسبة للمساهمين هو النموذج الذي تفصح فيه الشركة عن هامش الربح، حيث أن ذلك يعتبر قمة وتاج الشفافية، حيث أن بعض العقود تكون ضخمة مالياً بقيمة كبيرة، وأثرها ضعيف جداً، لكن المستثمر يتأثر بالرقم المعلن. 80 مليون، 100

السؤال

في ظل إفصاح شركات عن الأثر المالي المتوقع من عقود المناقصات، وأخرى لا تعلن استناداً للاستثناء، هل تؤيد إجراء تعديل ليشمل الإفصاح الجميع؟

نعم ☐

لا ☐

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

تابعونا:

